

September 1992

Suspensions of those who permit the issue of investment certificates an exposition and discussion شبه المبيحين لشهادات الاستثمار الاستثمار

Professor Mahamod Ahmed Abu Leil

*Professor of Islamic Jurisprudence at the College of Law, United Arab Emirates University and the Mufti
of the Judicial Department - Abu Dhabi, ayman1834@yahoo.com*

Follow this and additional works at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law



Part of the Jurisprudence Commons

Recommended Citation

Abu Leil, Professor Mahamod Ahmed (1992) "Suspensions of those who permit the issue of investment
certificates an exposition and discussionشبه المبيحين لشهادات الاستثمار", *Journal Sharia and Law*: Vol.
1992 : No. 6 , Article 1.

Available at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol1992/iss6/1

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAUEU. It has been accepted for inclusion
in Journal Sharia and Law by an authorized editor of Scholarworks@UAUEU. For more information, please contact
sljournal@uaeu.ac.ae.

Suspensions of those who permit the issue of investment certificates an exposition and discussion شبه المبيحين لشهادات الاستثمار

Cover Page Footnote

Suspensions of those who permit the issue of investment certificates an exposition and discussion Dr.
Mahmoud Abu Lail Department of Sharia Faculty of Sharia and Law U.A. E. University

شبه المبيحين لشهادات الاستثمار «عرض ومناقشة»

بقلم
د. محمود أحمد أبو ليل*

(*) أستاذ مساعد بكلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات - عمل سابقاً بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية له بحوث في الفقه السياسي الإسلامي.

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فكنت قد تناولت في بحث سابق «التكييف الفقهي لشهادات الاستثمار»، وتقاضاني ذلك أن أجري مقارنة بين واقع هذه الشهادات وبين ما يشابهها، ولو ظناً أو فرضاً، من العقود الشرعية المسماة، كالمضاربة والإجارة والوديعة والغارية والقرض، وترجح لدى التمهيص أن شهادات الاستثمار عبارة عن قرض مشروط بفائدة محددة، وهو محرم إجماعاً.

وفي هذا البحث، واستكمالاً لتلك الدراسة، نتعرض للشبه التي استند إليها القانون بإباحة هذه المعاملة، وبعضها يتعلق بمسألة الربا عموماً، وهذه الشبه هي :

- ١ - الاحتجاج بالمصلحة.
 - ٢ - الاحتجاج بالعرف.
 - ٣ - الاحتجاج بالحاجة والضرورة.
 - ٤ - الاحتجاج بأن لا ربا بين الدولة ورعاياها.
 - ٥ - الاحتجاج بالتفرقة بين ربا القرض الاستهلاكي وربي القرض الإنتاجي.
 - ٦ - الاحتجاج بأن الربا المحرم هو الربا الفاحش فقط.
 - ٧ - الاحتجاج بقصر التحريم على ربا الجاهلية فقط.
 - ٨ - الاحتجاج بأن الربا المحرم هو ربا البيوع فقط.
- وسنقوم بعرض كل شبهة من هذه الشبه، ومناقشتها في مبحث مستقل.

المبحث الأول : الاحتجاج بالمصلحة

يحتج المبيحون لشهادات الاستثمار بأنها معاملة تقوم على تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع، من حيث إنها عمل ذو نفع تعاوني، وفيها تعويد على الادخار، ومساهمة في مشاريع التنمية وتشغيل العمالة، ولا استغلال فيها، وصاحب المال هو الذي يسعى للدولة أو الجهة التي تصدر الشهادات دون العكس، وتنفرد الجهة المصدرة بتحديد الفائدة بإرادتها المنفردة، فهي بذلك معاملة مستحدثة اقتضتها مصلحة الناس وفقاً لمستجدات ظروفهم (١)، والأصل في العقود المحققة للمنفعة الإباحة لا التحريم، فإن المعاملات طلق والعبادان إذن، ويستأنس لذلك بقول ابن تيمية: «... أن العقود والشروط من باب الأفعال العادية، والأصل فيها عدم التحريم، فيستصحب عدم التحريم فيها حتى يدل دليل على التحريم، كما أن الأعيان الأصل فيها عدم التحريم، وقوله تعالى: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم﴾ (١م) عام في الأعيان والأفعال، وإذا لم تكن حراماً لم تكن فاسدة؛ لأن الفساد إنما ينشأ من التحريم، وإذا لم تكن فاسدة كانت صحيحة» (٢).

وللإجابة على ذلك لابد لنا من لمحة عن نظرة الإسلام إلى المصلحة، فإن

(١) انظر: المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية والقانون/ د غريب الجمال ص (١٣٩) - دار الشروق، مؤسسة الرسالة، جوهر الاسلام/ محمد سعيد عثماوي، ص ٧٢ - ٧٣ - الوطن العربي - بيروت، ط (١)، سنة ١٩٨٤، الإسلام والقضايا الاقتصادية الحديثة، د. أحمد شلبي، ص ٦٢ دار الاتحاد العربي للطباعة، نحو اقتصادي اسلامي، د. محمد شوقي الفنجري، ص ١٢٩ - شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، ط ١، سنة ١٤٠١/١٩٨١.

(١م) سورة الأنعام - آية (١١٩).

(٢) الفتاوي لابن تيمية (٢٩/١٥٠).

الإسلام جاء لتحقيق مصالح الناس فعلا، فضلا من الله ومنة، ومصادقا لقوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ (٣)، وإذا كانت شريعة الاسلام تنفيا مصالح العباد، فإنها لم تترك هذه المصالح للعقول تشتجر في تحديدها، وللأهواء تصطرع في تقديرها وتضطرب في الحكم عليها؛ لما يغلب على الانسان من ظلم وجهل: «إنه كان ظلوما جهولا» (٤)، ولما يتصف به من محدودية التفكير، والتأثر بالهوى، قال تعالى: ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلا﴾ (٥)، وقال: ﴿ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض﴾ (٦).

وإنما تولى الشارع بيان المصالح التي تؤدي إلى سعادة الدارين، وبين المفسدات التي لا يجوز قربانها، حماية للناس من غوائل الأهواء، وشطط الآراء، وتعبيدا لهم اختيارا كما عبدوا له اضطرابا، وهو مقتضى قوله تعالى: ﴿إن الحكم إلا لله﴾ (٧).

والمصلحة بالمفهوم الإسلامي هي ما يحقق مقصود الشارع من المحافظة على الضروريات الخمسة: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وتنقسم من حيث الاعتبار والإلغاء إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول : مصلحة معتبرة، وهي ما ورد فيها دليل شرعي من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس، يشهد لها بالاعتبار وبناء الأحكام على وفقها.

القسم الثاني : مصلحة ملغية، وهي التي ورد بإلغائها وإهدارها دليل شرعي معتبر، وإن رأى الناس خلاف ذلك، فهي في نظر الشرع مفسدة لا مصلحة.

(٣) سورة الانبياء - آية (١٠٧).

(٤) سورة الاحزاب - آية (٧٢).

(٥) سورة الاسراء - آية (٨٥).

(٦) سورة المؤمنون - آية (٧١).

(٧) سورة الانعام - آية (٥٧).

القسم الثالث : مصلحة مرسله، وهي التي لم يرد بخصوصها نص شرعي يشهد لها بالاعتبار أو الإلغاء، وجمهور العلماء على العمل بها بشروط معينة أهمها :

١ - ألا تصطدم بالأدلة الشرعية القاطعة من كتاب أو سنة أو إجماع؛ لأنها إذا عارضت أدلة الشرع كانت مصلحة موهومة أو مزعومة؛ لما يلابسها من مفسد راجحة، فلا يصح مثلاً إباحة التبرج للمرأة بحجة المصلحة القائمة على الحرية الشخصية؛ لأن تحريم ذلك ثبت في القرآن والسنة بشكل قاطع.

٢ - أن تكون المصلحة جادة تتحقق عند شرع الحكم قطعاً أو ظناً، فإذا كانت منتفية موهومة فلا عبرة بها، فلا يصح تحريم بيع العنب مثلاً لمن جهلت صنعته بحجة احتمال عصره خمراً.

٣ - أن لا تفوت مصلحة أهم منها أو مساوية لها.

٤ - أن تكون معقولة ومندرجة في مقاصد الشرع الخمسة (٨) التي اكتمل بها الدين: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ (٩).

واشترط الغزالي في بعض كتبه (المستصفى) أن تكون المصلحة ضرورية

(٨) انظر: الاعتصام للشاطبي (١١٩/٢) وما بعدها - دار المعرفة - بيروت، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية / د. محمد سعيد البوطي ص (١١٣) وما بعدها - مطبعة العلم - دمشق، سنة ١٣٨٧/١٩٦٧. الطبعة الأولى، المدخل في التعريف بالفقه الاسلامي / محمد مصطفى الشلبي ص (٢٥٦) - دار النهضة العربية - بيروت سنة ١٣٨٨/١٩٦٩، المصالح المرسله، تعريفها وحجبتها / محمد الأكل الشرفاص (٥٩١) وما بعدها - من بحوث المؤتمر الرابع للفقه المالكي - ط رئاسة القضاء الشرعي - أبوظبي سنة ١٩٨٦.

(٩) سورة المائدة - آية (٣).

قطعية كلية (١٠)، واختار ذلك أيضا البيضاوي في المنهاج (١١) والآمدّي في الأحكام (١٢).

وهذه الشروط لا يتصور تحققها إلا في المعاملات الحديثة شكلاً ومضموناً، أما شهادات الاستثمار فتقع في دائرة القسم الثاني، أي المصلحة الملغية؛ لأنها في حقيقة الأمر عبارة عن دفع مال للغير واشتراط رده مع زيادة محددة، وهذا ينطبق على القرض بفائدة، وهو من أنواع الربا؛ لأنه زيادة في مقابل الأجل، فهو ملحق بربا النسيئة (١٣)، وقد ثبت تحريمه في الشرع: «كل قرض جر منفعة فهو ربا» (١٤)، وليس في هذه الشهادات من جديد يعتد به حتى تبرر باسم المصلحة، وكون الفائدة تدفع جملة واحدة أو مقسطة، شهرياً أو سنوياً، توزع بالقرعة أولاً - لا تأثير له في الحكم، وكذلك لا تأثير لمن يحدد

(١٠) المستسقى للغزالي ١/٢٩٥، وبهامشه فواتح الرحموت - مكتبة المكنى - بيروت، ودار إحياء التراث العربي - بيروت.

(١١) منهاج الوصول للبيضاوي بشرح البدخشي والأسنوي (٢/١٣٥) - مطبعة صبيح وأولاده بمصر.

(١٢) الأحكام للآمدّي - ٤/١٤٠.

(١٣) بعضهم الحق بربا الفضل - انظر: إعانة الطالبين / السيد البكري (٣/٢٠) - ط عيسى الحلبي.

(١٤) قال في تلخيص الحبير: «قال عمر بن بدر في المغني: لم يصح فيه شيء وأما إمام الحرمين فقال: إنه صح، وتبعه الغزالي، وقد رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده من حديث علي باللفظ الأول (أي رواية: إن النبي ﷺ نهى عن قرض جر منفعة) وفي إسناد: سوار بن مصعب، وهو متروك، ورواه البيهقي في المعرفة عن فضالة بن عبيد موقوفاً بلفظ: «كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا».

انظر: تلخيص الحبير لابن حجر مطبوع مع المجموع وشرح الرافعي (٩/٢٧٣).

وانظر: نيل الأوطار للشوكاني (٥/٢٦٢)، ط مصطفى الحلبي.

والحديث وإن كان فيه مقال إلا أن الإجماع قد انعقد على حكمه ومضمونه، والإجماع حجة قطعية بذاته، بغض النظر عن مستنده - انظر: الإجماع لابن المنذر ص (٩٥) - ت فؤاد عبد المنعم، قطر، سنة ١٤٠٧ / ١٩٨٧.

الربح، الآخذ أو المعطي، أو من يسعى للمعاملة أولاً، هذا الطرف أو ذاك، ولا قيمة لاختلاف التسمية أو المصطلحات مادامت الحقيقة واحدة، والعبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ والمباني، وحتى لو افترضنا أن هذه الشهادات من المعاملات الحديثة فيجب أن تتوفر فيها الشروط السابقة حتى تدخل في دائرة المباح.

وفي الواقع أن ما يترأى في هذه الشهادات وما يشبهها من المعاملات الربوية المعاصرة من مصالح اقتصادية واجتماعية مزعومة مرجوح بما يقابله من مفسدات ربوية جمة، بل جاء في القرآن ما يشير إلى إلغاء مثل هذه المصالح الموهومة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا، وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (١٥)، فدخول الكفار للمسجد الحرام فيه - بادي الرأي - منفعة تنشط التجارة، وفتح أبواب للعمل والاكتساب، ومع ذلك حرم الله إدخالهم، ولو فأتت هذه المصلحة، ثقة برزق الله وفضله، فذلك لا يصح إباحة الربا باسم المصلحة وقد قضى الله أن لا ربا (١٦)، وهو سبحانه أدرى بما يصلح لعباده، والناس لا تعرف وجود المصالح في كثير من الحالات، وقد تظن الخير في الشر، والشر في الخير (١٧)، ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم﴾ (١٨).

(١٥) سورة التوبة - آية (٢٨).

(١٦) انظر: القواعد الأصولية وأثرها في حكم الربا، د. حسن محمد محمود، ص (١٦٤) - بحث منشور بمجلة الشريعة والقانون - كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد الأول سنة ١٩٨٧.

(١٧) انظر: مقال د. موسى لاشين في مجلة الاقتصاد الإسلامي عدد (١٠١) ص (١٩٤) سنة ١٩٨٩/١٤٠٩.

(١٨) سورة البقرة - آية (٢١٦).

ولو أنعمنا النظر في مفاصد الربا لوجدناها تربو كثيرا على ما يدعى فيه من مصلحة، ومن أهم هذه المفاصد :

١ - ما فيه من ظلم محقق للمحتاج المقترض، يشير إلى ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (١٩)، وهو مخالف للتصرفات الشرعية في المال، العدلية منها والفضلية، ولذلك قرن تحريمه بذكر البيع الذي هو عدل. ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (٢٠)، وقدم عليه الصدقة التي هي احسان: ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً، فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٢١).

والظلم في الربا أبين منه في الميسر :

أ - لأن الميسر فيه استواء في المقامرة، وأما الربا فخطر المقامرة فيه واقع على جانب دون جانب.

ب - لا يكون الربا إلا من القوى، والضحية في الغالب طرف ضعيف، وأما الميسر فيشترك في خطره القوي والضعيف.

ج - أبيع أنواع من الغرر للحاجة: كبيع المجازفة وأصول الحيطان، وبيع الجوز واللوز ونحوهما، ولم يبيع من الربا شيء؛ لأنه لا تدعو اليه حاجة (٢٢)، ولذلك كرر الله تحريمه في القرآن غير مرة، فذكر تحريمه بشكل مطول في سورة

(١٩) سورة البقرة - آية (٢٧٩).

(٢٠) سورة البقرة - آية (٢٧٥).

(٢١) سورة البقرة - آية (٢٧٤).

(٢٢) ولكن - كما يقول ابن تيمية - «أبيع العدول عن التقدير بالكيل إلى التقدير بالخرص عند الحاجة، كما أبيع التيمم عند عدم الماء للحاجة، إذ الخرص تقدير بظن، والكيل تقدير بعلم، والعدول عن العلم إلى الظن عند الحاجة جائز» - الفتاوى لابن تيمية (٢٣٦/٣٢).

البقرة (٢٣)، وحرمة في آل عمران (٢٤)، والروم (٢٥)، وذم اليهود عليه في سورة النساء (٢٦) وأما الميسر فلم يذكر تحريمه إلا في سورة المائدة (٢٧).

٢ - في الربا منافاة لقاعدة العدل الذي هو أساس التشريع، ومدار الأحكام: ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط﴾ (٢٨)، والعدل يقتضي أن يشترك المقرض والمقترض في فرص الربح والخسارة، وأن يكون توازن بين العمل ورأس المال (٢٩)، ويشترك الطرفان في الغنم والغرم، ولا يطغى أحدهما على الآخر، والربا يقوم على مبدأ الغنم المضمون لرأس المال؛ مما يؤدي إلى إثراء صاحبه على حساب المحتاجين، ومن ثم تتركز الثروة لدى قلة من الناس، وهذا يخالف سياسة التشريع المالي والإقتصادي في الإسلام وهي السياسة القائمة على توزيع الثروة في المجتمع، وتقريب الفجوات بين الطبقات بقدر الإمكان، أخذاً من قوله تعالى: ﴿لكيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ (٣٠).

٣ - إن الربا ينشر في المجتمع أخلاقاً دنيئة، وصفات ذميمة، فهو يحمل على الأنانية ويثير الكراهية ويزرع البغضاء، ويوغر الصدور، ويؤجج نار العداء والصراع بين أفراد المجتمع، ويضيع المروءة، ويدنى من الخسة، ويغري بالترف والفساد، ويجفف في قلب صاحبه عواطف الرحمة، ويقطع بين الناس أوامر المودة، ووشائج الأخوة، ويجعل من صاحبه عبداً للمال، لا يعرف إلا لغته، ولا

(٢٣) سورة البقرة - الآيات (٢٧٥ - ٢٨٠).

(٢٤) سورة آل عمران - آية (١٣٠).

(٢٥) سورة الروم - آية (٢٩).

(٢٦) سورة النساء - آية (١٦١).

(٢٧) سورة المائدة - الآيتان (٩٠ - ٩١).

(٢٨) سورة الحديد - آية (٢٥).

(٢٩) انظر: المدخل إلى النظرية الاقتصادية د. احمد النجار ص (١٦١).

(٣٠) سورة الحشر - آية (٧).

يقيم وزنا لما عداه، فتنمحي من قاموسه مفردات الأخوة والتواصل والتكافل والتراحم، وتنتسخ من ذاكرته معاني الشهامة والفضيلة والسخاء، وتستحوذ عليه أخلاق الجشع والطمع والأثرة، وينقلب وحشا يفترس المحتاجين، ويتصيد المعوزين، ويستغل أزمات المأزومين، ويمتص عرق اليهودين، ويغتال ثروات الناس، ويتحكم في رقاب العباد.

٤ - إن الربا يعمل على تعطيل الطاقات، ويغري بالكسل، مادام الربح يأتي للمرابي من غير جهد أو عمل، ويعمل كذلك على حبس المال عن التدفق والدوران في المجتمع، مما يصيبه بأفدح الأضرار، وحاجة المجتمع للمال لا تقل عن حاجة الجسد للدم، والنبات للماء، وهذا يساعد على تفاقم أزمات الكساد والبطالة والتضخم الاقتصادي، ويوجه الاقتصاد وجهة منحرفة؛ لأن المرابي لا يهتم إلا بالربح، ولا يعنيه طريقة توظيف المال وعلاقتها بمصلحة المجتمع (٣١)، كما يغري الناس بالإسراف والتبذير مادام الحصول على المال سهلاً ميسوراً عن طريق الربا، وإن جعلهم بعد ذلك أسرى الديون والهموم، وضحايا التوتر والقلق، على مستوى الأفراد والجماعات (٣٢).

لهذا كله حرم الله الربا في كتابه بصورة قاطعة، وجعل تركه من مقتضى الإيمان وأعلن الحرب على من لم يذره: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (٣٣)، وذكر أنه حرم على الذين هادوا طيبات أحلت لهم بظلمهم

(٣١) بينما يحقق نظام المشاركة، وهو البديل الإسلامي لنظام الربا، عدالة في توزيع العوائد وعدم تمركزها بشكل مغل، ويأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات الاجتماعية في الاستثمار والتمويل، مادام يلتزم بمنهج الإسلام وتوجيهاته.

انظر: منهج الصحوة الإسلامية د. أحمد النجار، ص (٢٧ - ٢٨).

(٣٢) انظر: تفسير الرازي وبهامشه تفسير أبي السعود ٢/ ٣٥٢ - ٣٥٣، الربا وأثره على المجتمع الانساني / د. عمر سليمان الاشقر ص (١٢٠) وما بعدها - مكتبة المنار - الاردن، منهج الصحوة الإسلامية / د. أحمد النجار ص (٢٧ - ٢٨).

(٣٣) سورة البقرة - الآيتان (٢٧٨ - ٢٧٩).

وصدهم عن سبيل الله وأخذهم الربا وأكلهم أموال الناس بالباطل (٣٤)، وأخبر سبحانه وتعالى أنه يحق الربا معاقبة للمرابي بنقيض قصده، كما يربى الصدقات، مكافأة من جنس العمل، فالربا يحق البركة في مال المرابي، والبركة في حياته، فهو نقص في الحقيقة وإن كان زيادة في الصورة، على عكس الصدقة، فإنها نقص في الصورة وزيادة في الحقيقة؛ لما يعود على صاحبها من البركة في رزقه، والتوفيق في حياته.

وقد عد النبي ﷺ الربا من السبع الموبقات كما في الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة (٣٥).

وحرم كل مساهمة فيه، فلعن آكله وموكله وكاتبه وشاهديه، كما جاء في الحديث (٣٦)، وقال في خطبة الوداع: «ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع... وربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أضع ربانا ربا عباس بن عبدالمطلب، فانه موضوع كله» (٣٧)، وهذا تحريم للربا بأبلغ أسلوب يبعث على التنفير، ويشمل كل أشكاله السافرة منها والمقنعة.

(٣٤) ورد ذلك في آية رقم (١٦١) من سورة النساء.

(٣٥) روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «اجتنبوا السبع الموبقات.....» (الحديث)، وقد عد منها أكل الربا - رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي - انظر: الترغيب والترهيب للمنذري (٢/٢٩٢) - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣٦) رواه مسلم من حديث جابر في كتاب البيوع - باب لعن آكل الربا وموكله - انظر: صحيح مسلم (٥/٥٠). كتاب التحرير، تصوير عن ط استانبول سنة ١٣٢٩ هـ. ورواه أبو داود في كتاب البيوع - باب أكل الربا وموكله (٣/٢٤٤) - حديث رقم (٢٣٣٣).

انظر: سنن أبي داود - ت محمد محي الدين عبد الحميد - دار إحياء السنة النبوية.

(٣٧) رواه مسلم في صحيحه - صحيح مسلم بشرح النووي (٨/١٨٢) - كتاب الحج - باب حجة النبي ﷺ - مكتبة المنى - بيروت.

وانظر: سنن أبي داود - كتاب البيوع - باب في وضع الربا (٣/٢٤٤) حديث رقم (٢٣٣٤) - دار إحياء السنة النبوية.

وانظر: سيرة ابن هشام (٤/٢٣٣) - مطبوع مع شرح أبي ذر الحشني - مكتبة المنار.

المبحث الثاني : الاحتجاج بالعرف

يرى بعضهم جواز أخذ الفائدة على الودائع الادخارية، ومثلها شهادات الاستثمار؛ لأنها أصبحت عرفاً تدعو إليها مصالح خاصة وعامة، والعرف من الأدلة الشرعية (٣٨).

وهذا ليس بشيء، فإن حجية العرف (٣٩) أصلاً محل خلاف، وإن كان الراجح اعتبارها لقوله تعالى: ﴿خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلین﴾ (٤٠)، وقوله: ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ (٤١)، ولقول

(٢٨) انظر : نحو اقتصاد اسلامي / د. محمد شوقي الفنجري ص (١٢٩) - شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، ط (١) سنة ١٤٠١ / ١٩٨١.

(٢٩) العرف : هو ما اعتاده جمهور قوم وساروا عليه، سواء أكان قولاً أم فعلاً أم تركاً - انظر : المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي / الشيخ محمد مصطفى الشلبي، ص (٢٦٠) - دار النهضة العربية - بيروت سنة ١٣٨٨ / ١٩٦٩.

وانظر : العرف والعادة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي / د. حسنين محمود ص (١٥) وما بعدها - دار القلم - دبي - الإمارات العربية المتحدة، ط (١)، سنة ١٩٨٨ / ١٤٠٨.

(٤٠) سورة الأعراف - آية (١٩٩).

وجه الاستدلال بالآية أن المقصود بالعرف فيها هو المعنى اللغوي، وهو الأمر المستحسن المؤلف شرعاً وعقلاً وعادة، وهو شامل للمعنى الاصطلاحي، فكان في الآية دلالة على اعتباره. - انظر المدخل الفقهي العام / استاذنا مصطفى الزرقاء - (١٣٣/١) - دار الفكر ط (٩). تصوير عن طبعة ألف باء - دمشق سنة ١٠٦٧ / ١٩٦٨.

وانظر : العرف والعادة / د. حسنين محمود - مرجع سابق ص (٨٠).

وانظر : تفسير النسفي (٩١/٢) - دار الكتاب العربي - بيروت سنة ١٤٠٢ / ١٩٨٢.

(٤١) سورة الحج - آية (٧٨).

وجه الاستدلال أن مخالفة العرف فيه حرج وضيق، والتيسير يقتضي مراعاته واعتباره.

ابن مسعود: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن» (٤٢).

ولكن للعمل بالعرف شروطاً أهمها عدم مخالفته لنص شرعي، لا يقوم على اعتبارات بيئية أو زمانية موقوتة، فإن خالف كان عرفاً فاسداً، لا اعتداد به؛ لأن حجتيه مستمدة من النص الشرعي، فله (أي للنص) الحكم عليه دون العكس، والنص أقوى من العرف كذلك من حيث إن العرف قد يكون مستنداً على باطل، أما نص الشارع فلا يمكن أن يبني على باطل، فلذلك لا يجوز ترك القوي للعمل بالضعيف (٤٣)، كما أن النص عام لا يختص بزمان دون آخر، ولا بمكان دون آخر، ولا بأقوام دون غيرهم، والعرف يتخصص زماناً ومكاناً، وتقتصر حجتيه على الذين تعارفوا عليه (٤٤)، وبالتالي فإن العرف المخالف للنص والحادث بعده ليس له أية قيمة تشريعية، إزاء النص، لا نسخاً ولا تخصيصاً.

وذلك لأن النسخ أغلق باباً بعد وفاة النبي ﷺ، وأصبحت الأحكام الشرعية ثابتة خالدة لا تبديل لها، وإلا كانت الشريعة محكومة بأهواء الناس، وخاضعة لأعرافهم؛ مما يؤدي لنقض التكليف كلها.

وهذا ليس بدعاً في الشريعة، فإن القوانين الوضعية لا تعتبر من العرف

(٤٢) ذكر الهيثمي أنه رواه عن ابن مسعود أحمد والبزار والطبراني في الكبير، ورجاله موثقون - انظر: مجمع الزوائد للهيثمي (١٧٧/١ - ١٧٨) - دار الكتاب العربي - بيروت، وانظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص (٩٣) ت عبدالعزيز الوكيل، الأشباه للسيوطي ص (٩٨) - ط عيسى الحلبي.

وإنما يصح الاحتجاج بهذا الأثر على رأي من يرى أن قول الصحابي حجة.

(٤٣) انظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام / علي حيدر (٤٠/١) - مكتبة النهضة - بيروت، وانظر: العرف والعادة / د. حسنين محمود - مرجع سابق ص (٥٣)، وانظر المدخل الفقهي وتاريخ التشريع الاسلامي / د. عبدالرحمن الصابوني وزملاؤه ص (١٤) - مكتبة وهبه ط (٢)، سنة ١٤٠٥/١٩٨٥، أصول الفقه الاسلامي / زكي الدين شعبان ص (١٥٧)، ص (١٥٨) دار نافع للطباعة والنشر.

(٤٤) انظر: العرف والعادة / د. حسنين محمود، مرجع سابق ص (٥٣).

ما يخالف النظام العام(٤٥)، وأما قاعدة: «لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان»(٤٦) ففيها تجوز في التعبير، وليس على إطلاقها، وتقتصر في التطبيق على مجالين اثنين، ولا مساس لهما بجوهر الأحكام:

المجال الأول : ما جعلت فيه الخيرة للخليفة بحكم الإمامة، وأكثر ما يكون ذلك في الإدارة والتنظيم والعلاقات الدولية، فيختار ما تقضي به المصلحة في إطار الشريعة، وهذه المصلحة قد تتغير بتغير الظروف والأعراف.

المجال الثاني : ما كان مناطا للأحكام الشرعية ومتعلقا لها من أعراف الناس القولية والعملية، وهو المقصود بقاعدة: «العادة محكمة»(٤٧)، ونحوها من القواعد المتعلقة باعتبار العادة والعرف، وذلك مثل ما تعارف عليه الناس مما يخل بالمروءة، أو وقت قبض المؤجل من الصداق، أو من يتحمل كلفة المبيع... الخ(٤٨).

ولكن إذا كان النص معللا بالعرف أصلاً(٤٩)، أو معللا بعله أزالها عرف

(٤٥) انظر: المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي / الشيخ محمد مصطفى الشلبي ص (٢٦٥) - دار النهضة العربية - بيروت، سنة ١٣٨٨ / ١٩٧٩.

(٤٦) انظر: درر الحكام، علي حيدر (٤٣/١) - مكتبة النهضة - بيروت.

(٤٧) المرجع السابق (٤٠/١).

(٤٨) انظر: ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية / د. محمد سعيد البوطي ص (٢٨٢) - (٢٨٣). ط (١)، المكتبة الأموية - دمشق، سنة ١٣٨٦/١٩٦٦.

(٤٩) أي مبنى علي عرف عملي قائم عند ورود النص، مثاله: مقياس التساوي في الأموال الربوية التي ذكرت في الحديث، وهي ستة: الذهب والفضة والتمر والبر والشعير والملح، فورد النص على اعتبار الوزن في بعضها، والكيل في بعضها الآخر، فإذا تبدل عرف التعامل بها فاستعمل الوزن فيما يكال أو العكس، جاز اعتبار المساواة بما جرى عليه العرف، وفاقاً لأبي يوسف، عملاً بالمقياس العرفي، وهو اجتهاد قوي؛ لأن النص على مقياس معين كان مبنياً على العرف السائد، فإذا تغير العرف تغير المقياس تبعاً لذلك، وهذا لا يؤثر على جوهر الحكم وهو تحقيق المساواة.

انظر: المدخل الفقهي العام / مصطفى الزرقاء - (٢/٨٩٠ - ٨٩٢) فقرة (٤١٤)، دار الفكر - مطبعة طربين سنة ١٣٨٧ / ١٩٦٨.

طارىء، فإن الحكم يتغير حينئذ، ضرورة دوران الحكم مع علته وجوداً وعدمها، شريطة أن تكون هذه العلة ثابتة بالإجماع، أو مشتقة من دلالة النص، منعاً للتباسها بالحكمة التي لو تخلفت في بعض الأفراد أو الحالات لم يتغير الحكم؛ لأن الحكم مرتبط بعلة لا بحكمته في مجال التطبيق، مادامت هذه العلة مظنة للحكمة عموماً (٥٠).

ومن أمثلة ذلك أن النبي ﷺ قال في ضالة الإبل: «مالك ولها؟ معها سقاؤها وحذاؤها، ترد الماء، وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها» (٥١)، فمنع النبي ﷺ النقاطها؛ إذ كان الغالب على الناس الصلاح وعدم الاعتداء على حق الغير. واستمر الحال على ذلك أيام أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فلما جاء عثمان رضي الله عنه أمر بالنقاطها وتعريفها، ثم بيعها ووضع ثمنها في بيت المال إلى أن يحضر ربها، وذلك لما رآه من فساد أحوال الناس، وهذا في الحقيقة تأويل للنص وعمل بروحه لا تعطيل له، وهو تطبيق لقاعدة ارتباط الحكم بعلة وجوداً أو عدماً (٥٢).

وإذا كان العرف الطارىء، لا يصلح للنسخ والتبديل، فكذلك لا يصلح للتخصيص؛ لأن التخصيص من البيان الموكول للنبي ﷺ: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ،

(٥٠) انظر: ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية / د. محمد سعيد البوطي، مرجع سابق، (٢٨٩ - ٢٩٠) المدخل الفقهي العام / مصطفى الزرقاء، مرجع سابق، (٢/٩٠٤ - ٩٠٥)، فقرة (٢٥٤)، اعلام الموقعين لابن القيم (١٤/٣) - (٧٠) - دار الفكر - بيروت، ط (٢)، سنة ١٩٧٧/١٣٩١، فواتح الرحموت بهامش المستصفي (٢/٢٦٣)، (٢٧٤).

(٥١) متفق عليه واللفظ لمسلم :

صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري (٥/٦) - دار المعرفة - بيروت، تصوير عن طبعة بولاق سنة ١٣٠٠ هـ، صحيح مسلم (١٣٤/٥) - كتاب اللقطة - الناشر: كتاب التحرير - تصوير عن ط استانبول سنة ١٣٢٩ هـ.

(٥٢) انظر: العرف والعادة / د. حسنين محمود، مرجع سابق ص (١٦٥).

لتبين للناس ما نزل اليهم» (٥٣)، والتخصيص نوع من القضاء على النص والتحكم فيه، وليس للعرف البشري هذه المنزلة، فضلا عن أن من شرط المخصص أن لا يتأخر وروده عن وقت العمل بالعام، وإلا كان نسخا لا تخصيصاً (٥٤).

غير أن العرف إذا كان في حكم الإجماع صلح للتخصيص وقدم على القياس؛ لأن الإجماع دليل قاطع، وقد احتج صاحب الهداية لشركة المفاوضة (٥٥)، بأن الناس تعاملوا بها من غير نكير، وبه يترك القياس، وعلق ابن الهمام على ذلك بقوله: «ولأن التعامل كالإجماع» (٥٦)، ويمكن أن يسلك في التعليل مسلك آخر، بأن يجعل العرف والتعامل دليل الضرورة أو الحاجة وهي مما تصلح للتخصيص، وتقدم على القياس والاستصلاح الذي لا يستند الى نص، إنما الى مجرد المصلحة الزمنية (٥٧).

أما العرف السائد في عهد التنزيل، فإن كان عرفا قوليا (٥٨) صلح لتنزيل النص على مقتضاه عند خلوه من القرائن (٥٩)، تقديماً للحقيقة العرفية على

(٥٣) سورة النحل - آية (٤٤).

(٥٤) انظر: العام والخاص والمطلق والمقيد / د. وهبة الزحيلي ص ٢١٢ - من بحوث المؤتمر الرابع للفقهاء المالكي - رئاسة القضاء الشرعي - أبو ظبي سنة ١٤٠٦ / ١٩٨٦.

(٥٥) شركة المفاوضة: «ان يشترك الرجلان فيتهما وتصرفهما ودينهما» - الهداية للمرغيناني مع فتح القدير لابن الهمام (١٥٦/٦) - ط دار الفكر.

(٥٦) الهداية وفتح القدير (١٥٨/٦) - دار الفكر، ط (٢)، ١٣٩٧ / ١٩٧٧، وانظر: المدخل في التعريف بالفقهاء الإسلاميين / الشيخ محمد مصطفى الشلبي، مرجع سابق ص (٢٦٦) - (٢٦٧).

(٥٧) انظر: نظرية الضرورة / د. وهبة الزحيلي، ص (١٧١) - مؤسسة الرسالة، ط (٣)، سنة ١٤٠٢ / ١٩٨٢.

(٥٨) العرف القولي: هو أن يتعارف قوم على استعمال لفظ في معنى معين لم يكن له لغة - انظر: الفروق للقراقي (١١/١) - دار المعرفة - بيروت.

(٥٩) انظر: المستقصى للغزالي (١١٢/٢) - مطبوع في فواتح الرحموت، تصوير عن طبعة بولاق سنة ١٣٢٤ هـ.

الحقيقة اللغوية، وإن كان عرفاً عملياً (٦٠) صلح لتخصيص النص العام عند الحنفية خلافاً للجمهور، ورأي الحنفية راجح؛ لأنه ليس في ذلك تعطيل للنص، إذ يبقى النص عاملاً فيما وراء العرف من مشمولاته الأخرى (٦١)، ولأن العرف في هذه الحالة أشبه بالسنة التقريرية، إذ يغلب على الظن أن النبي ﷺ اطلع عليه ولم ينكره، فيؤول إلى تخصيص النص بالسنة (٦٢)، وإن كان يرد على الحنفية في هذا المقام أنهم لا يخصصون العمومات بالآحاد ابتداءً، وهي أقوى من العرف.

وبعد هذا الحديث عن العرف نلاحظ بسهولة أن تعارف بعض الناس على أخذ الفائدة على الودائع وشهادات الاستثمار لا ينسخ حرمة الربا، ولا يخصص عمومها؛ لأن هذا عرف فاسد، ساقط الاعتبار لمخالفته حكماً قطعياً، ثم إنه ليس عرفاً في حكم الجمع عليه، ولن يكون كذلك، ولم يزل الإنكار عليه من العلماء على مر السنين، وكان عرفاً سائداً في الجاهلية، وكان العباس بن عبدالمطلب رضي الله عنه يرايبي كما جاء في الحديث: «وأول ربا أضع ربانا ربا عباس ابن عبدالمطلب» (٦٣)، وجاء النص في القرآن والسنة بهدمه وتحريمه وبيان فساده، وحرمة من المبادئ الإسلامية الثابتة، ومن التشريع الملزم للأمة حكماً كاملاً ومحكومين، وليست من القضايا المنوطة بالإمامة، كما أن علته ليست عرفية

(٦٠) العرف العملي : هو ما جرى عليه الناس في أعمالهم واعتادوه في سلوكهم وتعاملهم - انظر : العرف والعادة / د. حسنين محمود ص (٦٨)، مرجع سابق، المدخل الفقهي وتاريخ التشريع الإسلامي / د. عبدالرحمن الصابوني - مرجع سابق ص (١٢٧)، وراجع: الفروق للقرافي - مرجع سابق (١/١٧٢)، المدخل الفقهي العام / مصطفى الزرقاء، مرجع سابق (٢/٨٤٦) - فقرة (٤٨٨).

(٦١) انظر : المدخل الفقهي العام / مصطفى الزرقاء (٢/٩٨٦) - فقرة (٥١٨) - سابق.
(٦٢) انظر : رسائل ابن عابدين (٢/١١٦) - الناشر؛ وانظر: ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية د. محمد سعيد رمضان البوطي ص (٢٨٧)، ط (١)، سنة ١٣٨٦/١٩٦٦، المدخل الفقهي العام / مصطفى الزرقاء - مرجع سابق (٢/٨٩٥) - فقرة (٥١٨).
(٦٣) انظر : تخريج الحديث في هامش رقم (٢٧).

متغيرة، بل إن علته، وهي الفضل الخالي عن العوض (٦٤)، مرتبطة بمبدأ العدل الخالد الذي جاءت الشريعة لإقراره وحمل الناس عليه على كر الأيام.

المبحث الثالث : الاحتجاج بالحاجة والضرورة

قد يقال: إن الشريعة مبنية على قاعدة اليسر ورفع الحرج ومراعاة الضرورة والحاجة، والحاجة إلى هذه المعاملة (شهادات الاستثمار) قائمة من وجهين:

الأول : حاجة الدولة إلى جمع الأموال الكثيرة لإقامة المشاريع الكبيرة، والمرافق الضرورية.

والثاني : حاجة الأفراد إلى استثمار أموالهم لدى جهة مأمونة لا تأكل حقوقهم، ولا تستأثر بأرباحهم، وقد ضاقت أمام الناس سبل الاستثمار، وتعقدت وسائلها، وضعفت الذمم، واختلف الحال عن الاتجار في قوافل رحلة الشتاء والصيف (٦٥).

وقد استشهد الدكتور أحمد شلبي بقول ابن تيمية: «أن الضرر على الناس من تحريم هذه المعاملات أشق عليهم من الأخذ بها؛ لأن الضرر فيها يسير، والحاجة إليها ماسة، والحاجة الشديدة يندفع بها يسير الضرر، والشريعة جميعها مبنية على أن المفسدة المقتضية للتحريم إذا عارضتها حاجة راجحة أبيح المحرم، فكيف إذا كانت المفسدة منتفية» (٦٦).

(٦٤) انظر : المبسوط للرخسي (١٢/١١)، تفسير النفسي (١٢٧/١) - مرجع سابق.
(٦٥) انظر : الإسلام والقضايا الاقتصادية المعاصرة / د. أحمد شلبي، ص (٦٥) - دار الاتحاد العربي للطباعة.
(٦٦) الفتاوى لابن تيمية (٢٩/٢٢).

وقبل مناقشة هذا القول، لابد من تحديد معنى الضرورة والحاجة، والتمييز بينهما، وبيان مجال الترخص بهما.

فالضرورة فعולה من الضرر، أي الضرر البالغ الذي يلحق الإنسان، وهي عند الأصوليين ما يتوقف عليه حفظ الكليات الخمس: الدين والنفس والعقل والنسل والمال (٦٧)، وعند الفقهاء والمفسرين ما يتوقف عليه حفظ النفس يقينا أو ظنا (٦٨)، وزاد بعضهم خوف الضرر على عضو من الأعضاء (٦٩)، ومستندهم في ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلُ بِهِ لَعَنَ اللَّهُ، فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاعٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٧٠)، وقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ (٧١)، وقوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» (٧٢).

(٦٧) انظر: الموافقات للشاطبي بشرح عبدالله دراز (٨/٢) - دار المعرفة - بيروت، فواتح الرحموت بهامش المستصفى (٢/٢٦٢) - تصوير عن طبعة بولاق سنة ١٣٢٤ هـ، الأحكام اللامدي (٢٥٢/٣) الناشر؟ ١٩٦٨.

(٦٨) انظر: الإدسوقي على الشرح الكبير (١١٥/٢) - ط عيسى الحلبي - القاهرة، الأشباه والنظائر للسيوطي ص (٩٤) - ط عيسى الحلبي - القاهرة، روضة الطالبين للنووي (٢٨٢/٣) - المكتب الاسلامي - الطبعة الثانية، تفسير الرازي (٨٨/٢) - دار الفكر - بيروت سنة ١٩٧٨، بحوث ودراسات إسلامية / د. خليفة بابكر، ص (٥٨ - ٦٠).

(٦٩) انظر: أحكام القرآن للجصاص الرازي (١٣٠/١) - دار الكتاب العربي - بيروت، أحكام القرآن لابن العربي المالكي (٨١/١) - (٨٢) - دار الكتب العلمية - بيروت، ط (١) سنة ١٩٨٨.

(٧٠) سورة البقرة - آية (١٧٣).

(٧١) سورة الانعام - آية (١١٩).

(٧٢) رواه مالك والشافعي عنه عن عمرو بن يحيى عن أبيه مرسلًا، وهو عند أحمد وعبدالرزاق وابن ماجه والطبراني عن ابن عباس، وفيه جابر الجعفي، وأخرجه ابن أبي شيبه من وجه آخر أقوى عنه، والدارقطني من وجه ثالث، كما روى عن عدد من الصحابة - انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي ص (٤٦٨) حديث رقم (١٣١٠) - مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى - بغداد.

ويلاحظ أن التعريف الفقهي للضرورة يقصر مجالها على ما يتعلق بحفظ النفس، أو عضو من أعضائها دون المحافظة على الأموال وغيرها من المقاصد الشرعية الخمسة، وذلك لأن الفقهاء قصدوا تحديد مدلولها في سياقها القرآني عند الحديث على ما يحل ويحرم أكله، (٧٣) وقد عرفها بعض المحدثين بقوله: «خوف الهلاك على النفس أو المال» (٧٤)، فجعلها شاملة لضرورة المحافظة على المال (٧٥).

والنظر الفقهي يقتضي توسيع دائرتها لتشمل كل ما يتوقف عليه حفظ المقاصد الخمسة وفقاً للأصوليين، وأخذاً من عموم قوله تعالى: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه﴾ (٧٦) فإن الآية، وإن كانت في سياق المطعومات، إلا أنها تشمل بعموم لفظها كل ما فصله الله لنا من المحرمات المتعلقة لحفظ النفس المال (٧٧) وغيرهما من المقاصد، مما يدل على اتساع قاعدة: «الضرورة» وانبساط ظلها على جميع المنوعات، إلا ما قام الإجماع على استثنائه، وهذا يتفق مع ما جاء في درر الأحكام من تعريف الضرورة بأنها: «العذر الذي يجوز بسببه إجراء الشيء الممنوع» (٧٨).

(٧٣) انظر: نظرية الضرورة في الفقه الجنائي الإسلامي د. يوسف القاسم، ص (٧٧) - (٨٧٨) - دار النهضة العربية سنة ١٤٠١ / ١٩٨١.

(٧٤) المرجع السابق ص (٨٠).

(٧٥) من ذلك ما ذكره العز بن عبد السلام من مشروعية تغيب أموال اليتامي والسفهاء وأموال المصالح إذا خيف عليها الغضب، كفعل الخضر بالسفينة لتزهد الملك الغاصب في أخذها.

انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام / عز الدين عبد السلام (٧٩/١) - دار الكتب العلمية بيروت.

وانظر: دور الحكام / علي حيدر (٣٩/١) - مكتبة النهضة - بيروت.

(٧٦) سورة الأنعام - آية (١١٩).

(٧٧) انظر: نظرية الضرورة في الفقه الجنائي الإسلامي / د. يوسف القاسم، مرجع سابق ص (١٩٤)، (١٩٥).

(٧٨) درر الحكام / علي حيدر (٣٣/١) - مرجع سابق.

وللترخيص بالضرورة ضوابط أهمها :

- ١ - أن تكون الضرورة واقعة لا متوقعة، فالخطر المستقبل لا يعتبر ضرورة؛ لأنه قد لا يقع، ويمكن ان وقع - تلافيه بوسائل أخرى.
- ٢ - أن تكون الحالة ملجئة والخطر جسيماً.
- ٣ - أن لا تكون لدفع الضرر وسيلة من المباحات.
- ٤ - أن يقتصر فيما يباح تناوله أو عمله على قدر الضرورة (٧٩).

أما الحاجة فهي عند الأصوليين ما يفتقر إليه من حيث التوسعة ورفع الضيق والحرج دون أن يصل إلى حد الضرورة (٨٠)، وهو قريب من تعريف الفقهاء، فقد ذكر السيوطي ان الحاجة مالا يؤدي إلى الهلاك (٨١)، لكنه يؤدي إلى الجهد والمشقة، ودليل اعتبارها قوله تعالى: ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ (٨٢)، وقوله: ﴿يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ (٨٣).

والرخص (٨٤) المبنية على الحاجة في العبادات والمعاملات مبنية بالأدلة

(٧٩) انظر : نظرية الضرورة الشرعية / د. وهبة الزحيلي ص (٦٨ - ٧٢) - مؤسسة الرسالة، ط (٣)، سنة ١٤٠٢ / ١٩٨٢.

وانظر : نظرية الضرورة في الفقه الجنائي الاسلامي / د. يوسف القاسم - مرجع سابق، ص (١٨٣)، (٢٠٣)، (٢٠٨).

(٨٠) انظر : الموافقات للشاطبي (١٠/٢) - شرح عبدالله دراز، دار المعرفة ، بيروت، فواتح الرحموت بهامش المستصفي (٢٦٢/٢ - ٢٦٣) - تصوير عن طبعة بولاق سنة ١٢٢٤هـ، الاحكام للآمدي (٢٥٣/٣) - الناشر؟ سنة ١٩٦٨، إرشاد الفحول للشوكاني وبهامشه شرح احمد بن قاسم العبادي الشافعي على شرح جلال الدين المحلي على الورقات في الاصول للجويني، ص (٢١٦) - دار الفكر - بيروت.

(٨١) الاشباه والنظائر للسيوطي ص (٩٤) - ط عيسى الحلبي.

(٨٢) سورة الحج - آية (٧٨).

(٨٣) سورة البقرة - آية (١٨٥).

(٨٤) «الرخصة ما شرع لعذر شاق استثناء من أصل كلي يقتضي المنع، مع الاقتصار على =

الشرعية تحديداً، كما حددت عزائم الأحكام، والجمهور على أن الرخص لا تتعدى مواردنا، ولا يجوز القياس عليها، وإلا لجاز نقض كل تكليف باسم التيسير والتخفيف، وعلى ذلك جاءت قاعدة: «الحاجة تقدر بقدرها» (٨٥) وقاعدة: «ما ثبت على غير القياس فغيره لا يقاس عليه» (٨٦).

فبالنسبة لحرمة الربا شرع الترخيص فيما يشق الاحتراز عنه من ذلك كالعرايا، فلا يزداد عليه، كأن يبرر الربا في هذا العصر بصعوبة الاحتراز عنه (٨٧). أو صعوبة الاستثمار في غير مجاله.

ولكن بعض الفقهاء أجاز القياس على الرخص والمستثنيات للحاجة إذا عقلت معناها (٨٨)، من ذلك مثلاً ما جاء في بداية المجتهد، أثناء الحديث عن أسباب خلاف الفقهاء في محل المساقاة: «... فعمدة من قصره على النخل أنها رخصة فوجب أن لا يتعدى بها محلها الذي جاءت فيه السنة، وأما مالك فرأى أنها رخصة ينقذ فيها سبب عام، فوجب تعدي ذلك إلى الغير، وقد يقاس على

= مواضع الحاجة فيه»، الموافقات للشاطبي (٢٠٥/١) - ت محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة صبيح بمصر، وانظر: المنهاج للبيضاوي مطبوع مع شرح البدخشي (٦٩/١) - (٧٠) - ط صبيح بمصر، المستصفى للغزالي (٩٨/١) - مطبوع بهامشه فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت - دار إحياء التراث العربي - بيروت، ومكتبة المثنى - بيروت، فواتح الرحموت (١١٦/١).

(٨٥) أصل القاعدة «الضرورة تقدر بقدرها»، وينسحب مفهومها على ما أبيح للحاجة كما يؤخذ من التطبيقات الفقهية - أنظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٩٣ - ٩٤) - ط عيسى الحلبي، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص (٨٦) ت عبدالعزيز الوكيل - مؤسسة الحلبي سنة ١٩٦٨ م.

(٨٦) درر الحكام / علي حيدر (٢٩/١) - مكتبة النهضة - بيروت - بغداد.

(٨٧) انظر: ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية / د. محمد سعيد رمضان البوطي، ص (٢٧٧ - ٢٧٨) - مطبعة العلم - دمشق سنة ١٢٨٦ / ١٩٦٦.

(٨٨) انظر: التمهيد للأسنوي ص (٤٦٢) - الكتاب الرابع - القياس - ت د. محمد حسن هيتو - مؤسسة الرسالة - ط (٢)، ١٤٠١/١٩٨١، روضة الناظر لابن قدامة ص (١٧٦) - الناشر: قصي محب الدين الخطيب، القاهرة، سنة ١٣٩٥ هـ، بحوث ودراسات إسلامية / د. خليفة بابكر ص (٨١-٨٢).

الرخص عند قوم، إذا فهم هنالك أسباب أعم من الأشياء التي علقت الرخص بالنص بها، وقوم منعوا القياس على الرخص» (٨٩).

والقول بالقياس في مجال المعاملات هو المتجه؛ نظراً لتجدد مواقع الحاجات مع تعاقب الأيام.

وللترخيص بالحاجة ضوابط كما في الضرورة، وأهمها:

١ - أن تكون الشدة الباعثة على مخالفة الحكم الشرعي بالغة درجة الحرج والمشقة غير المعتادة.

٢ - أن لا يكون هناك وسيلة أخرى مشروعة تحقق الغرض المقصود.

٣ - أن تقدر بقدرها.

٤ - أن يلاحظ في تقدير الحاجة حالة الشخص العادي (٩٠).

ومجال الترخيص والاستثناء للحاجة لا يكون إلا في العمومات الظنية، أو القياسات الاجتهادية (٩١)، والمحرم لغيره، ولا يكون في المحرمات القطعية، وفي المحرم لذاته (٩٢)؛ لأن التحريم في هذه الحالة يتعلق بحفظ المقاصد الأساسية من جانب عدم، ولا تخرم المصلحة الضرورية لمصلحة حاجية، وعلى ذلك تنزل

(٨٩) بداية المجتهد / ابن رشد (٢/ ٢٤٥ - ٢٤٦)، ط مصطفى الحلبي.

(٩٠) انظر: نظرية الضرورة الشرعية / د. وهبه الزحيلي ص (٢٧٥ - ٢٧٦) - مرجع سابق.

(٩١) انظر: درر الحكام / علي حيدر (١/ ٣٢) - مرجع سابق.

(٩٢) قربا النسبته محرم لذاته، فلا استثناء فيه للحاجة، وأما ربا الفضل فمحرم لغيره، لأن تحريمه لسد الذريعة إلى ربا النسبته، وقد استثنى منه العرايا للحاجة وصعوبة الاحتراز. انظر: اعلام الموقعين لابن القيم (٢/ ١٥٩) - الحاج عبدالسلام بن شقرون، تفسير المنار (٤/ ١٠٥) - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٣، بحوث في الربا، أبو زهرة ص (٥٠).

قاعدة: «الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة» (٩٣).

وأما الضرورة بحدودها الشرعية، وضوابطها المقررة، فتصلح معياراً للترخيص والاستثناء في القضايا القطعية والظنية (٩٤)، وما حرم لذاته أو لغيره (٩٥)؛ لأنها تهدف إلى تحقيق مصلحة ضرورية أكثر أهمية، ولذلك اعتمد كثير من الفقهاء مبدأ الاستحسان في الاجتهاد، وهو قائم في بعض صورته على الاستثناء للضرورة (٩٦).

وثمة فرق آخر بين الضرورة والحاجة في حكم الترخيص، وهو أن الترخيص لضرورة المحافظة على النفس واجب عند الجمهور (٩٧)؛ لأن في تركه تفويتاً للحياة، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (٩٨)، وأما الترخيص للحاجة فمباح وليس بواجب؛ لأن تركه لا يوقع المكلف في خطر الهلاك، وإنما يعرضه لمشقة بالغة وحرَج شديد (٩٩).

(٩٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ص (٩٧) - ط عيسى الحلبي، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص (٩١) - مؤسسة الحلبي سنة ١٩٦٨ م.

(٩٤) انظر: بحوث ودراسات إسلامية / د. خليفة بابكر ص (٧٠)، (٨٠).

(٩٥) انظر: تفسير المنار (١٠٥/٤) - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٣، بحوث في الربا / أبو زهرة ص (٥٠).

(٩٦) بحوث ودراسات إسلامية / د. خليفة بابكر ص (٦٧ - ٦٨).

(٩٧) انظر: المبسوط للرخسي (٢٤ / ٤٨) دار المعرفة - بيروت، تبين الحقائق للزيلعي (١٨٥/٥) - دار المعرفة - بيروت، ط (٢)، تصوير عن طبعة بولاق سنة ١٣١٥.

حاشية الدسوقي (١١٥/٢) - ط عيسى الحلبي، الفروق للقرافي (١٨٣/٤) - دار المعرفة - بيروت، نهاية السؤل للأسنوي (١٢١/١ - ١٢٢) - عالم الكتب - بيروت سنة ١٩٨٢، مغني المحتاج / محمد الشربيني (٣٠٦/٤) - ط مصطفى الحبي سنة ١٩٥٨.

(٩٨) سورة البقرة - آية (١٩٥).

(٩٩) ذكر في نهاية السؤل أن الرخص ثلاثة أقسام:

١ - واجبة: مثل: أكل الميتة للمضطر.

٢ - مندوبة: مثل: القصر في السفر.

٣ - مباحة: مثل: الفطر للمسافر.

انظر: نهاية السؤل للأسنوي (١٢١/١ - ١٢٢) عالم الكتب - بيروت - ١٩٨٢.

وعلى ضوء ذلك لا يصح الترخص والاستثناء في ربا النسيئة للحاجة بمفهومها الشرعي؛ لأن حرمة قطعية، وهو محرم لذاته، وقد ألغى القرآن حاجيته (١٠٠)، لما لا بسه من مفسد سبقت الإشارة إليها.

والحاجة - كما مر - ما يحتاج إليه لرفع الضيق والحرَج في الحياة، واسترباح الغني بأمواله بالربا ليست من الحاجة في شيء، حتى نتلمس له الرخص في المحرمات والمشبوهات.

وقد مر أن الحاجة لا تكون سبيلا للتخص إلا إذا تعينت، ولم تك مندوحة عنها، ولا نعدم في الشرع بدائل استثمارية مباحة، مبنية على أساس المضاربة أو المشاركة أو الإجارة.

أما الاستدلال أو الاستثناس بقول ابن تيمية - الذي مر ذكره - على اعتبار الحاجة: «أن الضرر على الناس من تحريم هذه المعاملات أشق عليهم من الأخذ بها؛ لأن الضرر فيها يسير والحاجة إليها ماسة..» (١٠١) - فلا يصح؛ لأنه وارد في البيوع التي لا تخلو من غرر يسر، كبيع الحيوان الحامل، وبيع العقار وإن لم يعلم دواخل الحيطان والأساس.. الخ، وهي من الأمور التي تشد الحاجة إليها، ومصلحة الناس فيها أرجح من الضرر اليسير المترتب على ما فيها من بعض الغرر، وعلى كل فمثل هذه البيوع لم يرد فيها نص يحرمها، فتبقى على أصل الإباحة، وتبنى على قاعدة المصالح المرسلة، وهذا بخلاف ما نحن فيه، فإن الفائدة على القرض محرمة بالنص والإجماع، فلا سبيل لتخريجها على أساس الحاجة أو المصلحة.

غير أن بعض الفقهاء ذهب إلى أن الحاجة تبيح الاستقراض بالربا، جاء

(١٠٠) انظر : تفسير التحرير والتنوير / الطاهر بن عاشور (٨٦/٢).

(١٠١) الفتاوى لابن تيمية (٢٢/٢٩).

في الأشباه والنظائر لابن نجيم: «وفي القنية والبغية: يجوز للمحتاج الاستقراض بالربح» (١٠٢).

وقد يقصد بالحاجة هنا حالة الضرورة، إذ عهد عند بعض الفقهاء استعمال الحاجة بمعنى الضرورة، تسامحا في التعبير، وعلى كل فلا تكون الحاجة عذرا يبيح للغنى أن يستثمر ماله بالربا.

وأما حالة الضرورة، بالمفهوم الشرعي، فلا تتصور في أكل الربا، والاسترباح به، إنما قد تتصور في إيكاله توصلا إلى الاقتراض للمحافظة على النفس، كما في إباحة الميتة والخمرة للمضطر، وفي هذه الحالة تكون رخصة للمعطي لا للآخذ، والضرورة تقدر بقدرها، ولا تتعدى مداها، وهي حالة استثنائية مؤقتة، ورخصة خاصة، مرتبطة بظروف معينة، ولا تكون نظاما تعامليا عاما، أو قاعدة شاملة، وإنما يقدرها كل فرد بحسب ظروفه وأحواله، وإذا كانت متعلقة بالدولة، فيقدرها أولو الأمر بالرجوع إلى أهل الخبرة والاختصاص في السياسة والاقتصاد: «ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم» (١٠٣).

وعلى هذا الأساس لا يسوغ إطلاق القول بإباحة شهادات الإستثمار.

المبحث الرابع : الاحتجاج بأن لا ربا بين الدولة ورعاياها

قد يعتمد بعضهم إلى تبرير شهادات الاستثمار بأن لا ربا بين الدولة ورعاياها، كما لا ربا بين الوالد وولده (١٠٤)، وبين الزوج وزوجته، والسيد وعبد.

(١٠٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص (٩٢) - ت عبدالعزيز الوكيل - الناشر مؤسسة الحلبي - القاهرة سنة ١٩٦٨.

(١٠٣) سورة النساء - آية (٨٢).

(١٠٤) انظر : الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف / د. يوسف القرضاوي ص (٩٢) - قطر - رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية.

ويجاب على ذلك بأن القول: «لا ربا بين الوالد وولده» لا يصلح أصلاً يقاس عليه؛ لأنه غير ثابت بنص أو أجماع، وإنما هو مقولة لبعض الفقهاء من الشيعة والإباضية.

فقد جاء في النهاية للطوسي: «ولا ربا بين الوالد وولده؛ لأن مال الولد في حكم مال الوالد» (١٠٥).

وجاء في تحرير الوسيلة: «لا ربا بين الوالد وولده» (١٠٦).

وقال في منهج الطالبين: «واختلف في الربا بين الوالد وولده، فقول لا ربا بينهما؛ لأن مال الولد يملكه الوالد عليه، وقول: بينهما الربا؛ لأن مال الولد لا يملكه ولا يحكم لأبيه فيه بنفقته وكسوته، ولأن نصيبه من ماله إذا مات السدس مع الأولاد» (١٠٧).

وشبهة من تعلق بنفي الربا بينهما قوله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك»، فظاهر الحديث أن مال الولد في حكم مال الوالد، فلا يتحقق الربا بينهما؛ لأن لا ربا بين الإنسان ونفسه.

ويمكن الإجابة على ذلك من وجهين :

الأول : إن الحديث فيه مقال، وقد رواه ابن ماجه عن جابر، والطبراني والبزار عن سمرة بن جندب وابن مسعود، ورمز السيوطي إلى ضعفه (١٠٨).

(١٠٥) النهاية في مجرد الفقه والفتاوى للطوسي (١/٣٧٦).

(١٠٦) تحرير الوسيلة / آية الله الموسوي الحميني (١/٥٣٩) - دار المنتظر - بيروت.

(١٠٧) منهج الطالبين وبلاغ الراغبين / خميس الرستاق (١٤/٣٠) - سلطنة عمان - وزارة التراث القومي والثقافة، ت سالم الحارثي.

وانظر : شرح كتاب النيل / محمد اطفيش (٨/١) ص (٣٢)، (٣٣).

والمصنف / أبو بكر احمد الكندي (٢٤/٣٢) - سلطنة عمان - وزارة التراث القومي والثقافة - ت سالم الحارثي.

(١٠٨) انظر : الجامع الصغير وشرحه: فيض القدير للمناوي (٣/٤٩ - ٥٠) - دار المعرفة، بيروت سنة ١٣٩١/١٩٧٢.

والثاني : إن الحديث ليس على ظاهره، وإنما للوالد على ولده حق النفقة بالمعزوف، إن كان فقيراً، قال المناوي في فيض القدير تعليقاً عليه: «يعني أن أباك كان سبب وجودك، ووجودك سبب وجود مالك، فصار له بذلك حق كان به أولى منك بنفسك، فإذا احتاج أن يأخذ منه قدر الحاجة، فليس المراد إباحة ماله حتى يستأهله بلا حاجة، ولوجوب نفقة الأصل على فرعه شروط مبينة في الفروع...» (١٠٩).

وعلى ذلك فلكل من الوالد والولد ذمة مالية مستقلة، ويجري بينهما التعامل المالي بيعاً وشراءً وقرضاً، وفق القواعد الإسلامية، وإذا كان أخذ الربا من الآخرين حراماً، فأخذه من الوالد أعظم حرمة وأشد نكراً.

ثم إن قياس الدولة مع الرعايا على الوالد مع الولد قياس مع الفارق: فالتوارث قائم بين الوالد وولده، ولا توارث بين الدولة ورعاياها إلا في ظل النظام الشيوعي، أو يكون الفرد لا وارث له في النظام الإسلامي.

والوالد لا يقتل بولده (١١٠)، ويقتل الامام - رأس الدولة - بمن قتله من الرعية عمداً، بل ذكر الشافعية أنه لو عزر الإمام شخصاً فمات وجب ضمانه؛ لأنه تبين بالهلاك أنه جاوز الحد المشروع (١١١)، وذكرنا أيضاً أنه يجوز للوالد أن يقطع اليد المتأكلة لابنه الصغير، وإن كان فيه خوف وخطر، إذا كان الخطر في الترك أكثر، وليس ذلك للسلطان، فإذا فعل فسرى إلى نفسه فعليه الدية مغلظة في ماله لتعديه، وقيل في بيت المال أو على عاقلته، كما لو أخطأ؛ لأنه قصد الإصلاح، وفي وجوب القصاص قولان: أظهرهما لا يجب (١١٢).

(١٠٩) المرجع السابق.

(١١٠) روضة الطالبين للنووي (١٥٢/٩) - المكتب الاسلامي - الطبعة الثانية، والحديث رواه أبو داود عن عمر وابن عباس - انظر : الفتح الكبير في ضم الزيادة الى الجامع الصغير (٣٦٧/٢) - دار الكتاب العربي - بيروت.

(١١١) روضة الطالبين للنووي - مرجع سابق (١٧٧/١٠).

(١١٢) المرجع السابق (١٧٩/١٠ - ١٨٠).

وعلى ذلك فلا يصح قياس الدولة على الوالد.

وأما القياس على أن لاربا بين الزوج وزوجته، فيرد عليه ما يرد على سابقه، وهو أن الأصل المقيس عليه ليس له دليل شرعي يعتد به، وإنما ذكر في بعض كتب الشيعة (١١٣)، ولعل شبهة القائلين به ما يحصل عادة بين الزوجين من التسامح والتعاون والتداخل في المصالح، وتبسط كل منهما في مال الآخر، فكأن الاملاك بينهما غير متحيزة ولا متميزة، ولذلك أضاف القرآن مال أحدهما إلى الآخر، فقال في نساء النبي ﷺ: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ (١١٤)، والبيوت للرسول ﷺ، وقد أضافها إليه في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ...﴾ (١١٥).

ويجاب على ذلك بأنه رغم هذا التسامح العرفي والطوعي بين الزوجين في انتفاع كل منهما بمال الآخر، فمن المتفق عليه أن لكل منهما شخصية مستقلة، وذمة خاصة، ولا يحل لأحدهما مال الآخر إلا بطيب نفس منه، ويخضعان في التعامل بينهما للقواعد الشرعية المقررة، ولا استثناء لهما ولا خصوصية في شيء من الأحكام، ويحرم الربا بينهما كما يحرم بين غيرهما من المسلمين.

هذا فضلا عن أن علاقة الدولة بالأفراد لا تشبه علاقة الزوج بالزوجة لا من قريب ولا من بعيد.

وبالنسبة للقياس على انتفاء الربا بين السيد وعبيده، فالأصل مسلم: جاء في المبسوط: «قال رحمه الله: وليس بين الولي وعبيده ربا» (١١٦).

(١١٣) انظر: تحرير الوسيلة - مرجع سابق (٥٢٩/١).

(١١٤) سورة الأحزاب - آية (٣٣).

(١١٥) سورة الأحزاب - آية (٥٣).

(١١٦) المبسوط للسرخسي (٥٩/١٤)، وانظر: فتح القدير لابن الهمام (٣٨/٧) - دار الفكر، ط (٢)، سنة ١٣٩٧/١٩٧٧.

وجاء في منهج الطالبين: «وأما العبد وسيد فـلا ربا بينهما، ولا أعلم في ذلك اختلافا» (١١٧).

والعلة في ذلك أن العبد وماله مملوكان لمولاه، فلا يتحقق الربا، ولذلك قيد صاحب الهداية هذا الحكم بالعبد المأذون له، وليس عليه دين، فإن كان عليه دين لم يجز الربا معه، وعلى ذلك بأن ما في يده ليس ملكا لمولاه عند أبي حنيفة، أو لأنه تعلق به حق الغرماء عند الصاحبين، فصار كالأجنبي، فيتحقق الربا، كما يتحقق بينه وبين مكاتبه (١١٨).

وأما ابن حزم فيرى أن الربا محرم بين العبد وسيد مطلقا، ورواه عن جابر رضي الله عنه، ويبدو أنه بناء على أن الحكم عام، وأن العبد من أهل الملك؛ لأنه عقب على رأيه بما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أن العبد يملك، وقبل الحسين هدية من عبد ذكر أنها ملكه (١١٩).

ولكن لا يصح قياس الربا بين الدولة والأفراد على مثله بين السيد والعبد؛ لأن عدم تحقق الربا بين السيد ومولاه مبناه على عدم تحقق الملك في المولى، والأفراد في النظام الإسلامي لهم ملكيتهم الخاصة، وليس للدولة من أموالهم إلا ما أوجبه الشرع من زكاة أو ضريبة استثنائية مفروضة بالضوابط الشرعية لظروف خاصة، وهم أحرار وليسوا عبيدا للدولة، وإن كان لها عليهم حق الطاعة فيما لا معصية فيه: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره،

(١١٧) منهج الطالبين / خميس الرستاقى - مرجع سابق (٣٠/١٤).

وانظر: شرح النيل / محمد اطفيش (١/٨) ص (٣٢)، (٣٣) - مرجع سابق، والمصنف لأبي بكر الكندي (٣٢/٢٤) - سلطنة عمان - وزارة التراث القومي والثقافة.

(١١٨) الهداية للمرغيناني وشروحها (٣٨/٧) - دار الفكر، ط (٢)، سنة ١٣٩٧ / ١٩٧٧، وذكر ابن الهمام في شرح فتح القدير: «وفي الميسوط ذكر انه لا يتحقق الربا بينهما مطلقا، ولكن على المولى أن يرد ما أخذه على العبد؛ لأن كسبه مشغول بحق غرمائه، فلا يسلم له ما لم يفرغ من دينه» - المرجع السابق.

(١١٩) المحلى لابن حزم (٨/٥١٤ - ٥١٥) - دار الآفاق الجديدة - بيروت.

مالك يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة» (١٢٠)، وعن أبي بكرة رضي الله عنه: «أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم» (١٢١).

نخلص من ذلك كله إلى أنه لا استثناء للدولة في حرمة الربا، ولا في غيره من المحرمات، سواء أتعاملت مع الأفراد أم مع غيرها من الدول والهيئات؛ لأن الدولة في الإسلام محكومة بشرع الله، خاضعة لهيئنته، مأمورة بتطبيقه والوقوف عند حدوده، ولا يجوز لها الخروج على قواطعه: «ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها، ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون» (١٢٢)، وإذا خرقت الدولة أسوار الشريعة، وانتهكت محارمها، فقدت صبغتها الإسلامية: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ (١٢٣).

وتصرفات الدولة المخالفة لشرع الله باطلة: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» (١٢٤).

والإمامة نيابة عن النبوة في حفظ الدين وسياسة الدنيا به، والنظام الاقتصادي جزء من النظام الإسلامي، محكوم - كغيره - بقاعدة الحلال والحرام، ومرتبطة بمعايير العدل، وتحريم الربا من ثوابته وخصائصه، وليس من التشريعات الوقتية التي تتغير بحسب الزمان والمكان - كما أسلفنا، فليس للدولة أن تستحلّه باسم المصلحة أو تحت أي شعار.

(١٢٠) رواه البخاري في كتاب الأحكام - انظر: صحيح البخاري بشرح السندي (٢٣٤/٤) - دار المعرفة - بيروت.

(١٢١) سيرة ابن هشام مع شرح أبي ذر الخشن (٤١٤/٤) - ت: د. همام سعيد ومحمد أبو صعليك.

(١٢٢) سورة الجاثية - آية (١٨).

(١٢٣) سورة المائدة - آية (٤٤).

(١٢٤) رواه البخاري في كتاب الصلح عن عائشة رضي الله عنها - انظر: صحيح البخاري بشرح السندي (١١٢/٢) - دار المعرفة - بيروت.

وإذا احتاجت الدولة إلى الأموال للقيام بوظائفها المتعددة، فعليها أن تقوم أولاً بترشيد السياسة المالية، وضبط الإنفاق، وإصلاح الخلل الاقتصادي والفساد والإداري، ثم فتح المجال للتمويل على أساس المشاركة مع الأفراد أو الهيئات والمؤسسات أو الدول الإسلامية، ومع غيرها عند الضرورة، ثم لها عند الاقتضاء أن تفرض الضرائب اللازمة لتغطية النقص في الموازنة، شريطة التقيد بالقواعد الشرعية، والضوابط المقررة.

ومما يدل على أن الربا محرم على الدولة وغيرها «أن رسول الله ﷺ بعث أبا بني عدي الأنصاري فاستعمله على خير، فقدم بتمر جنيب (١٢٥)، فقال له رسول الله ﷺ: أكل تمر خير هكذا؟ قال: لا، والله يارسول الله، إنا لنشتري الصاع بالصاعين من الجمع (١٢٦)، فقال رسول الله ﷺ: لا تفعلوا، ولكن مثلاً بمثل أو بيعوا هذا واشتروا بثلثه من هذا، وكذلك الميزان» (١٢٧).

فوالى خير كان نائباً عن الدولة في هذا التصرف الذي يعتبر من ربا الفضل، والرسول ﷺ نهاه عن ذلك، علماً بأن ربا الفضل دون ربا النسيئة في الحرمة.

وأفاد في المنتقى أنه لا يجوز للمسلم أن ينتفع بالقرض، سواء «أكان المسلم صاحب المال أو غيره ممن له النظر عليه من إمام وقاض أو وصي أو أب، فلا يجوز للإمام أن يسلف شيئاً من مال المسلمين ليحرزه في ذمة المسلم، وكذلك القاضي والوصي في مال اليتيم»، ووجه ذلك بأن «مالاً يجوز للإنسان في

(١٢٥) الجنيب - بفتح الجيم وكسر النون - نوع من أغلى أنواع التمر.

انظر: النووي على مسلم (٢٠/١١) - المجلد السادس - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(١٢٦) الجمع: تمر رديء - المرجع السابق.

(١٢٧) رواه مسلم في كتاب البيوع - باب بيع الطعام مثلاً بمثل (٤٧/٥) - دار الآفاق الجديدة - بيروت.

وقوله: وكذلك الميزان - يعني أن الموزون مثل المكيل لا يجوز التفاضل فيه.

مال نفسه من الارتفاق فإنه لا يجوز له في مال يلي عليه كالسلف بزيادة» (١٢٨).

فإن قيل: إن عوائد شهادات الاستثمار ما هي إلا هبات من الدولة للأفراد، تشجيعاً على الادخار، كالهبات والجوائز على الأنشطة الثقافية والرياضية.

فالجواب أن المكافآت المتعلقة بالأنشطة المختلفة مبنية على ما قدم من جهد وعمل، وهنا لا جهد ولا عمل، والأموال العامة أمانة لدى الدولة، لا يجوز صرف شيء منها إلا لما فيه مصلحة عامة، أو لمحتاج عاجز عن الكسب، أو لموظف يؤدي خدمة عامة، أو لمن يقوم بأمر تتعدى مصلحته إلى المسلمين، ولو اشتغل بالكسب لتعطل عليه ما هو فيه كالعلماء ونحوهم (١٢٩)، فالإمام ناظر على بيت المال، وهو فيه كولي اليتيم، ولا يجوز له التصرف فيه إلا بالتي هي أحسن (١٣٠).

وأما ربط الهبة بمن يقدم قرضاً للدولة فمعناه أن تذهب للأغنياء القادرين على الإقراض لا الفقراء المحتاجين، ثم إنها لو كانت من غير شرط أو عرف لكان فيها نظر، ولكنها تؤخذ بالاشتراط والاتفاق، فدخلت تحت قاعدة: «كل قرض جر ثفعا فهو ربا»، وخرجت حينئذ عن كونها تبرعاً محضاً، وأصبحت معاوضة، وتسمى هبة الثواب، وتجري عليها أحكام المعاوضة، ووجود نية الهبة أو المكافأة التشجيعية من الدولة لا تجعل الحرام حلالاً، كما لا تستباح السرقة بنية التصدق، ولا الخمر بنية التغذي والتقوي على العمل، إذ

(١٢٨) المنتقى على الموطأ للبابي (١٥٠/٥) - دار الكتاب العربي - بيروت - تصوير عن طبعة السعادة بمصر ط (١)، سنة ١٢٣٢ هـ، وانظر: مواهب الجليل (٢٥٧/٥)، ط (٢)، سنة ١٣٩٨/١٩٧٨.

(١٢٩) انظر: تحرير المقال فيما يحل ويحرم من بيت المال / أبو بكر البلاطيسي، ص (١٤٨) - (١٥٠) - ت فتح الله الصباغ - دار الوفاء للطباعة بالمنصورة - ط (١)، سنة ١٩٨٩/١٤٠٩.

(١٣٠) انظر: تحرير المقال - المرجع السابق ص (١٤٠)، (٢٠٠).

العمل لا يكون مباحا الا بعنصرين: إخلاص النية، وإيقاعه على مقتضى الشرع، وهذا مدلول قوله تعالى: ﴿... أيكم أحسن عملا﴾ (١٣١) أي أخلصه وأصوبه (١٣٢).

صحيح أن بعض الفقهاء أشار إلى الاتساع في العقود العامة، فقد صحح أبو علي بن أبي هريرة من الشافعية القراض الذي تم بين أبي موسى الأشعري وابني عمر رضي الله عنهم، وإن لم يتقدم فيه عقد، وعلل ذلك بأنه «من الأمور العامة، فاتسع حكمه عن العقود الخاصة» (١٣٣)، ولكن ينبغي أن لا يتوسع في هذه الأمور إلى درجة تعدي الحدود الشرعية المعلومة من الدين بالضرورة، وإلا كانت الدولة حاكمة على الشريعة لا محكومة بها، والله تعالى يقول: ﴿إن الحكم إلا لله﴾ (١٣٤).

وإن قيل كذلك: إن عامل الرسول ﷺ أخذ الربا في الحيوان، حيث روى أبو داود بسنده عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشا، فنفذت الإبل، فأمره أن يأخذ في قلائص الصدقة، فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة» (١٣٥)، وهذا لم يكن قرضا ثابتا في ذمة النبي ﷺ؛ لأنه قضاؤه من إبل الصدقة، وهي عليه حرام، وإنما كان قرضا على بيت المال (١٣٦).

(١٣١) سورة الملك - آية (٢).

(١٣٢) تفسير النسفي (٢٧٣/٤) - دار الكتاب العربي - بيروت، سنة ١٤٠٢/١٩٨٢.

(١٣٣) انظر: المضاربة للماوردي ص (١٢٢) - ت عبدالوهاب حواس.

(١٣٤) سورة الأنعام - آية (٥٧).

(١٣٥) سنن أبي داود (٢/٢٧٠) - حديث رقم (٢٢٥٧) - دراسة كمال الحوت، دار الجنان ومؤسسة الكتب الثقافية.

ورواه كذلك أحمد في المسند: (٩٧/١٠ - ١٠٠) حديث رقم (٦٥٩٣) - شرح وترتيب أحمد شاكر، ورواه الحاكم في المستدرک (٢/٥٦ - ٥٧) وقال: صحيح على شرط مسلم، وسكت عنه الذهبي.

(١٣٦) انظر: فتح القدير لابن الهمام (٧/٧٦) - مرجع سابق.

فالجواب من وجوه :

الأول : ان هذا الحديث غير ثابت، فقد ذكر ابن حزم أنه حديث في غاية فساد الإسناد (١٣٧)، وأفاد ابن الهمام نقلاً عن ابن القطان أنه حديث ضعيف مضطرب الإسناد؛ لما في رواياته من تقديم وتأخير، ومع هذا الاضطراب فمن رواته عمرو بن جريش وهو مجهول الحال، ومسلم بن جبير، ولم يعلم في غير هذا الإسناد، وأبو سفيان وفيه نظر (١٣٨).

الثاني : أن ذلك كان بطريق الضرورة، من أجل تجهيز الجيوش، وللإمام أخذ المال على هذا الوجه (١٣٩).

الثالث : يحتمل أن ذلك كان قبل نزول آية الربا في البقرة، وهي من أواخر القرآن نزولاً فعلى هذا يكون منسوخاً (١٤٠).

الرابع : يمكن تخرجه على مذهب الحنفية أنه كان في دار الحرب، ولاربا بين العربي والمسلم فيها في نظرهم (١٤١)، وهذا في الواقع خلاف الظاهر، ثم هو مذهب مرجوح.

الخامس : على تقدير ثبوت الحديث، وبقاء الحكم، فإنه من بيع السلم، وهو جائز عند الجمهور خلافاً للحنفية والظاهرية (١٤٢) - أعني في الحيوان،

(١٣٧) المحلى لابن حزم (١٠٧/٩) - دار الفكر.

(١٣٨) فتح القدير لابن الهمام (٧٧/٧) - مرجع سابق.

(١٣٩) ، (١٤٠) إيثار الإنصاف في آثار الخلاف / سبط بن الجوزي ص (٢٢٤)-(٢٢٦) - دار السلام ط (١)، سنة ١٤٠٨ - ١٩٨٧، المبسوط للسرخسي (١٢٣/١٢).

(١٤١) انظر : شرح العناية على الهداية للبابرتي (٧٦/٧) - دار الفكر، ط (٢)، سنة ١٩٧٧/١٣٩٧.

(١٤٢) انظر : شرح المنهج لذكرى الأنصاري وحاشية سليمان الجمل (٢٤٤/٣) - دار إحياء التراث العربي، المحلى لابن حزم (١٠٥/٩)، (١٠٧)، (١٠٨) - دار الفكر، الإنصاف في آثار الخلاف / ابن الجوزي ص (٢٢٤) وما بعدها، المبسوط (١٢٣/١٢)، الاختيارات الفقهية من فتاوى ابن تيمية - علاء الدين الدمشقي ص (١٢٨).

وإلا ففي المكيلات والموزونات محل اتفاق، والسلم عقد تجاري يختلف عن القرض بفائدة أو بيع النقود بالنقود مع الزيادة؛ لأن الربا هو الزيادة، والمعاوضة تقتضي المساواة، وهذه الزيادة لا تظهر إلا إذا علمت المساواة، وإنما تعرف المساواة في ذوات الأمثال، وهي المساواة في المعيار الشرعي بسقوط اعتبار الجودة، أما ماليس مثليا من الأموال كالحيوانات والثياب، فنتفاوت أعيانها، وتتفاضل بحسب أوصافها، وتختلف رغائب الناس فيها، فلا تظهر فيها الزيادة، ولا يتحقق الربا؛ لأن التفاوت الظاهر بين البدلين ليس بالضرورة مقابل الأجل؛ لما ذكرنا (١٤٣).

أما الحنفية والظاهرية فمنعوا السلم في الحيوان، واستدلوا بنهي النبي ﷺ عن ذلك (١٤٤)، بالإضافة إلى آثار رويت عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما، وغيرهما (١٤٥)، وكذلك احتج ابن حزم بقوله ﷺ: «من أسلف فلا يسلف إلا في كيل معلوم ووزن معلوم» (١٤٦).

ويشهد للمانعين ما تقدم ذكره من الأوجه، بالإضافة إلى ترجيح الحظر على الإباحة عند التعارض.

(١٤٣) انظر: محاسن الاسلام / محمد البخاري - مطبوع مع مراتب الإجماع لابن حزم ص (٨٢ - ٨٤) - دار الكتاب العربي - بيروت، ط (٢).

(١٤٤) روى الحاكم عن ابن عباس أن النبي ﷺ نهى عن السلم في الحيوان، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي - المستدرک، (٥٧/٢) وروى أحمد وأبو يعلى في مسندهما عن سمرة أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة - انظر: كنز العمال لعلاء الدين الهندي (٧٧/٤) - حديث رقم (٩٦٠٣).

(١٤٥) انظر: إيثار الانصاف لابن الجوزي، مرجع سابق، ص (٣٢٤).

(١٤٦) المحلى لابن حزم (١٠٥/٩ - ١٠٦) - دار الفكر.

والحديث متفق عليه من رواية ابن عباس، واللفظ لمسلم.

انظر: صحيح مسلم - كتاب البيوع - باب السلم (٥٦/٥) - دار الآفاق الجديدة - بيروت، وصحيح البخاري مع فتح الباري - كتاب البيوع - باب السلم (٣٥٥/٤) - دار المعرفة - بيروت.

وعلى كل، وبناء على ما تقدم، فليس في هذا الحديث دليل على جواز الاقتراض بفائدة لا للدولة ولا لغيرها من الأفراد، باستثناء حالات الضرورة بضوابطها الشرعية.

ولا يقال: إن العلاقة بين الدولة ومواطنيها ليست علاقة تعاقدية ملزمة، كعلاقة الأفراد فيما بينهم، وإنما هي علاقة إدارية خاصة، أو علاقة سيادة، والدولة تستقل بتحديد هذه الفوائد، وتقوم وحدها بتعديلها زيادة ونقصا من وقت لآخر، طبقا للمتغيرات الاقتصادية، ومقتضيات المصلحة، وبالتالي فتكون هذه المعاملة لها طبيعة خاصة، تبقى معها على أصل الإباحة.

لأن العلاقة بين الدولة والأفراد بخصوص شهادات الاستثمار علاقة تعاقدية اقتراضية استثمارية، والدولة شخص اعتباري، يصح منه التعاقد، ويخضع للقواعد، كالشخص الطبيعي سواء بسواء، ولا يصح أن يخالف الشرع. وإن سلمنا أنها علاقة إدارية خاصة، بناء على استقلال الدولة بتحديد هذه الفوائد وتغيير سعرها من وقت لآخر، فالحرمة تبقى قائمة، ما دامت هذه الفوائد مرتبطة بالقرض، ومحسوبة على أساسه كثرة وقلة.

المبحث الخامس : الاحتجاج بالتفرقة بين ربا القرض الاستهلاكي وربا القرض الإنتاجي

ذهب نفر من المحدثين إلى أن الربا المحرم هو الربا في القروض الاستهلاكية فقط، ذهابا منهم إلى أنه هو الذي كان معروفا في عهد التنزيل، فالتحريم لا يقع إلا عليه، وهو الذي يظهر فيه الاستغلال والجشع، يشير إلى ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تَظْلَمُونَ﴾ (١٤٧)، وإن حرمة الربا كانت تقابل بالصدقة مما يومئ إلى أنه كان فيه استغلال الفقير بدلا من التصديق

(١٤٧) سورة البقرة - آية (٢٧٩).

عليه، وهذا لا ينطبق على شهادات الاستثمار وما ماثلها؛ لأنها ليست من القروض الاستهلاكية في شيء، ولا يظهر فيها مفسد الربا من قطع صلة القربى بين الناس، والجشع، والأثرة (١٤٨)، والاستغلال... الخ، والحكم الشرعي وحكمة تشريعه مقترنان؛ لأن الأحكام الشرعية تتغيا مصالح العباد فلا يصح أن تنفك عن حكمها.

والجواب من وجوه :

الأول : إن تحريم الربا جاء عاما فيبقى على عمومته، شاملا لنوعي القرض: الإنتاجي والاستهلاكي على السواء، فضلا عن صعوبة التمييز بينهما أصلا من الناحية العملية، ولا تخصيص من غير مخصص، والتعليل ينبغي أن يتمشى مع عموم النص، لا أن يكون أداة تخصيص (١٤٩). والإسلام جعل للاستثمار والاسترباح عقود البيع والإجارة والشركة ونحوها، وأما القرض فجعله عقد مواساة وإرفاق بالمحتاجين، وميز بين هذه المواهي بعضها عن بعض بحقائقها الذاتية، لا باختلاف أحوال المتعاقدين، أو تباين مقاصدهم، ولذلك لا يجيز الإقراض بالربا ولو كان المقترض غير محتاج، بل طالب سعة أو قاصد استثمار ويجيز الاتجار والمشاركة، ولو ربح المال أكثر من الربا، تفرقة بين المواهي المشتركة (١٥٠)، والسنة تفسر الكتاب، وقد حكم النبي ﷺ ببطلان كل

(١٤٨) انظر : الإسلام والقضايا الاقتصادية الحديثة / د. أحمد شلبي ص (٦٤)، نحو اقتصاد إسلامي / د. محمد شوقي الفنجري ص (١٢٧) - شركة مكتبات عكاظ للنشر، ط (١)، سنة ١٤٠١/١٩٨١، الربا وخطره وسبيل الخلاص منه / حمد بن حماد، ص (٤٣) - دار الفكر العربي.

(١٤٩) انظر : مجلة الاقتصاد الإسلامي - مقال الدكتور حسنين محمود ص (٢٣)، عدد (٥٩)، شهر شوال سنة ١٤٠٦/١٩٨٦، وانظر : المستصفى للغزالي وبهامشه فواتح الرحموت (٣٤٩/٢).

(١٥٠) انظر : تفسير التحرير والتنوير / محمد الطاهر بن عاشور، قسم (٣)، ج (٤)، ص (٨٧-٨٦).

ربا، من غير تفرقة بين إنتاجي واستهلاكي «ألا كل ربا من ربا الجاهلية موضوع» (١٥١). وأول ربا وضع ربا العباس بن عبدالمطلب، و«كل» في الحديث من ألفاظ العموم، والعباس بن عبدالمطلب كان تاجراً، وحياة الجاهلية كانت متواضعة، وأهل مكة كانوا أرباب تجارة، وأكثر حاجتهم للقرض كانت لتمويل التجارة، والعباس كان شهماً مضافاً، وكان المسئول عن السقاية والرفادة في الحج، ويبعد أن يستغل حاجة الفقير في الربا، والأغلب أن رباها كان مع التجار والمستثمرين الذين يستوردون الطعام والكساء للبلد الحرام، أي له صلة بالمصلحة العامة.

ومما يدل على أن الاقتراض التجاري كان معروفاً في الجاهلية أن الجزيرة العربية كانت أرضاً قاحلة، وكان سكان المدن بخاصة عمادهم على التجارة ورحلات الشتاء والصيف، التي يقوم تمويلها على الاقتراض الربوي، يقول ابن جريج: كانت بنو عمرو يأخذون الربا من بني المغيرة، فكانت بنو المغيرة يربون لهم في الجاهلية، فجاء الإسلام ولهم عليهم مال كثير، وقال أيضاً: كان بنو المغيرة يربون لتقيف (١٥٢).

ويبدو أن القبائل العربية كانت تحل محل الشركات التعاونية اليوم، من حيث تداول التجارة برأس مال مشترك، وتبادل القروض الربوية للحاجات التجارية (١٥٣).

ثم إن قرن الربا بالبيع في قوله تعالى: ﴿وقالوا: إنما البيع مثل الربا، وأحل

(١٥١) انظر: تخريج الحديث في هامش (٣٧)، واللفظ لأبي داود.

(١٥٢)، (١٥٣) انظر: أثر تطبيق النظام الاقتصادي في المجتمع - القسم التاسع / بحث للشيخ محمد شفيع مفتي باكستان، منشور مع جملة بحوث قدمت لمؤتمر الفقه الإسلامي الذي عقدته جامعة محمد بن سعود بالرياض سنة ١٣٩٦، ط الجامعة، سنة ١٤٠١/١٩٨١. وانظر: تفسير المنار (١٢٣/٤ - ١٢٤).

الله البيع وحرم الربا ﴿١٥٤﴾، فيه إيماء إلى أن الربا التجاري كان معروفاً عند العرب (١٥٥).

أما اقتران الربا بالصدقة في القرآن الكريم، فلا جرم أن بينهما مناسبة من جهة التضاد، فالربا جشع وزيادة ظالمة، والصدقة تبرع وإحسان، ولكن هذا لا يعني قصر التحريم على ما فيه استغلال للفقير المحتاج، بل الحكم عام، وإن كان في حالة الاستغلال أشد حرمة وأكثر قبحاً.

وتحريم الربا كما قرن بالصدقة قرن بأكل المال بالباطل، قال تعالى: ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم، وبصدهم عن سبيل الله كثيراً، وأخذهم الربا وقد نهوا عنه، وأكلهم أموال الناس بالباطل، وأعتدنا للكافرين منهم عذاباً أليماً﴾ (١٥٦) وهذا يشمل كل أنواع الربا.

الثاني : بالنسبة لقيام التشريع - في جانب المعاملات - على مصالح العباد فأمر مسلم، ولا مرء في أن الحكم وحكمة تشريعه مقترنان، ولكن بشكل عام، وحكمة تحريم الربا متعددة الجوانب - كما مر - وليست مقصورة على مفسدة الاستغلال والجشع، كما أن هذه المفسدة ليست مقصورة على الربا، فقد تعتري بعض عقود المعوضات المباحة في أصلها كالبيع والإجارة.

ومن أعظم مفسد الربا اشتماله على الظلم الذي حرمه الله على نفسه، وجعله محرماً بين عباده، والربا في القرض الإنتاجي لا يخلو من ظلم لسببين :

أولهما : لما فيه من زيادة بلا عوض، وهي ظلم، وإن كانت الجهة المعطية هي القوية أو الغنية؛ لأن الظلم حرام أياً كان المظلوم، والعدل واجب مع الجميع.

(١٥٤) سورة البقرة - آية (٢٧٥).

(١٥٥) انظر : الربا وأثره على المجتمع الانساني / د. عمر سليمان الأشقر ص (٦٨ - ٦٩) - مكتبة المنار - الأردن - الزرقاء، ط (٢)، سنة ١٤٠٨ / ١٩٨٨.

(١٥٦) سورة النساء - الآيتان (١٦٠، ١٦١).

وثانيهما : لأنه يؤدي بطريق غير مباشر إلى الظلم والاستغلال للمجتمع؛ لأن الجهة المقترضة تضيف الفائدة إلى تكاليف الإنتاج، فترتفع الأسعار، والمجتمع يتحمل عبء ذلك، ثم قد يلجأ أصحاب المشاريع إلى تخفيض كلفة الإنتاج عن طريق تخفيض أجور العمال، أو الاستغناء عن بعضهم، فيلحق بهم الضرر، وتحصل البطالة (١٥٧)، ويتأزم الاقتصاد وتكثر المعاناة.

كما أن هناك مفاصد أخرى تظهر في ربا القروض الإنتاجية، كحبس النقود عن السيالان في المجتمع، واعتبارها بنفسها سلعة استثمار واتجار، مما يصيب شرايين الاقتصاد بالتصلب، بالإضافة الى تعويد المرابي على الكسل والترهل والترف، وتمركز المال - مع مرور الأيام - لدى طبقة المرابين، إلى غير ذلك من المفاصد.

ونظراً لعظم مفاصد الربا، وتعدد جوانبها، لم يجعل الشرع الاستغلال أو الظلم وحده مناط التحريم وإلا لكانت الحرمة على الآخذ دون المعطي، بينما هي على الطرفين، بل على كل من ساهم فيه: «لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال: هم سواء» (١٥٨).

الثالث : ان الحكمة، وإن كانت هي أساس الحكم والباعث عليه، إلا أنها في الأغلب الأعم غير محددة ولا مضبوطة، وقد تكون متعددة الجوانب، وبالتالي لا تصلح دائماً لبناء الحكم عليها، وإلا فقدت الأحكام صفة التحديد والعموم، ولذلك أناط الشرع الحكم غالباً بالوصف الظاهر المنضبط، مما يكون مظنة للحكم، كالمشقة في الرخص، فالقدر المعتبر منها غير مضبوط، فضبط بالمظنة وهي السفر، نعم يجوز التعليل بالحكمة أحياناً، وذلك إذا اتصفت بالظهور والانضباط كما العلة، وهذا ليس مما نحن فيه؛ لتعدد وجوه الحكمة من تحريم

(١٥٧) انظر : القواعد الأصولية وأثرها في الربا / د. حسنين محمود ص (١٦) - مجلة الشريعة والقانون - جامعة الامارات عدد (١)، سنة ١٩٨٧م.

(١٥٨) انظر : تخريج الحديث في رقم (٣٦).

الربا، فضبطت بالمظنة، وهي الزيادة الخالية عن العوض (١٥٩)، وهي علة التحريم. وضابطة لحكمته، ومستودع لها بجوانبها المختلفة، ولا علاقة لها بسبب الدين أو جهة استعماله.

ويذكر أن المظنة، وإن كانت عليتها الاشتغال على الحكمة، إلا أنها لا يجب فيها الطرد والعكس، أي لا ترتبط بها وجودا وعدما، بالنسبة لكل فرد من أفراد الحكم، بل بشكل كلي فقط، ولا يتغير الحكم إن حصل انفكاك في بعض التطبيقات؛ لأن الحكم والمقاصد لوحظت في تشريع الأحكام على نحو إجمالي أو عمومي، فتترتب على نوعها مما يصلح مظنة لها، ولو لم تظهر في بعض أشخاصه أو حالاته، فالطلاق مثلا، يوجب العدة، لكونه مظنة اشتغال الرحم، فتجب العدة في كل مدخول بها، ولو قطع ببراءة الرحم، كالمطلقة غير الموطوءة بعد الوضع بستة أشهر (١٦٠).

والربا مظنة الاستغلال والظلم والجشع وغيرها من المفساد، فالتحريم لازم له في كل صورته، وإن كانت لا تبدو حكمة التشريع، بادي الرأي، في هذه الصورة أو تلك، وفي هذا ضبط للتشريع، وإبقاء على جانب التعبد فيه، وهو من حق الله تعالى في الأحكام المتعلقة بحقوق العباد، وقولهم: «لا عبرة للمظنة مع انتقاء المثنة» خاص بالنوع لا بالأفراد (١٦١).

ولكن لا جرم أن درجات الإثم في الربا تتفاوت بحسب الظروف والأحوال. نخلص من ذلك كله إلى أن الربا حرام كله سواء أكان في القرض

(١٥٩) انظر: المبسوط للسرخسي (١٢/١١١)، تفسير النسفي، مرجع سابق (١/١٢٧).

(١٦٠) انظر: فواتح الرحموت بهامش المستصفى للغزالي (٢/٢٦٣، ٢٧٤).

(١٦١) المرجع السابق ص (٢٦٣).

الاستهلاكي أو الإنتاجي، ولا يخلو نوع منه عن ظلم أو فساد، وهذا ما تضمنته الفتوى الصادرة عن المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية (١٦٢).

وبذلك لا تصلح هذه الحجة أو الشبهة أساسا لإباحة شهادات الاستثمار.

المبحث السادس : الاحتجاج بأن الربا المحرم هو الربا الفاحش فقط

قد يحتج بعضهم لجواز شهادات الاستثمار بأن مفسد الربا لا تظهر إلا في الربا الفاحش الموصوف في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ (١٦٣)، فهذا هو الربا المحرم، وعليه يحمل ما جاء في آية البقرة حملا للمطلق على المقيد، أما الفائدة القليلة على القرض، والتي يحددها سوق رأس المال، ومثلها شهادات الاستثمار، فلا تدخل تحت التحريم بدلالة مفهوم المخالفة (١٦٤) للآية السابقة، ولأنه لا يتحقق فيها الظلم والاستغلال، ولا تنافي قواعد العدل (١٦٥).

(١٦٢) انظر : معاملات البنوك الحديثة في ضوء الإسلام / د. علي السالوس ص (٩) - دار الأمين للنشر.

هذا وجاء مثل ذلك في قرارات المؤتمر الفقهي التابع لرابطة العالم الاسلامي، والمؤتمر التابع لمنظمة الدول الاسلامية.

(١٦٣) سورة آل عمران - آية (١٣٠).

(١٦٤) مفهوم المخالفة ويسمى أيضا دليل الخطاب، ويعني الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عما عداه.

انظر : المستصفي للغزالي مطبوع مع فواتح الرحموت (١٩١/٢) - تصوير عن طبعة بولاق سنة ١٣٢٤، وانظر : تيسير التحرير / أمير بادشاه (٩٨/١) - ط مصطفى الحلبي سنة ١٣٥٠ هـ، إرشاد الفحول للشوكاني ص (١٧٩) - دار الفكر.

(١٦٥) انظر : تفسير المنار (١١٤/٣).

وهذا الكلام يحتمل المناقشة من وجوه عدة :

أولاً : ان العمل بمفهوم المخالفة محل خلاف بين العلماء، ولم يأخذ به الحنفية وبعض المالكية وجماعة من المتكلمين وحذاق الفقهاء، وهو المتوجه عند الغزالي (١٦٦)، واشترط من قال بحجيته أن تكون الصفة مخصصة لا كاشفة، وأن لا يكون لها فائدة أخرى سوى انتقاء الحكم عند انتقائها، كأن تكون للمدح أو الذم أو التعريف، أو خرجت مخرج الغالب أو سلكت مسلك التشنيع أو لغير ذلك من الفوائد (١٦٧)، وآية الربا محل البحث - إن سلمنا أنها تعني مضاعفة الدين إلى أجل ابتداء، ثم تزيد المضاعفة بزيادة الآجال، فإنها معطلة المفهوم؛ لأنها سيقت لمعنيين :

أولهما : لتصوير واقع سائد في ربا الجاهلية (١٦٨)، فلا مفهوم له ، كما في قوله تعالى: ﴿... وربائبكم اللاتي في حجوركم...﴾ (١٦٩) فالربيبية محرمة

= وانظر : جوهر الإسلام / محمد سعيد عشاوي ص (٧١) - الوطن العربي - بيروت، ط (١)، سنة ١٩٨٤م، كيف يكون النظام المصرفي في الاقتصاد الإسلامي؟ / نوري عبدالسلام ص (٤٧)، (٤٨) - مكتبة الفكر - طرابلس - ليبيا - سنة ١٩٦٥، الربا خطره وسبيل الخلاص منه / حمد بن حماد بن عبدالعزيز ص (٣٥) - الرياض الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد سنة ١٤٠٧ هـ.

(١٦٦) انظر : المستقصى مطبوع مع فواتح الرحموت - مرجع سابق (١٩٢/٢)، التبصرة للشيرازي ص (٢١٨) - ت د. محمد حسن هيتو - دار الفكر ١٤٠٠ / ١٩٨٠، نهاية السؤل (٢٠٥/٢) - عالم الكتب - بيروت سنة ١٩٨٢، تيسير التحرير - مرجع سابق (٩٨/١)، احكام الفصول في أحكام الأصول، أبو الوليد الباجي ص (٤٤٧) - ت د. عبدالله محمد الجبوري - مؤسسة الرسالة - ط (١) سنة ١٣٠٩ / ١٩٨٩، إرشاد الفحول للشوكاني ص (١٧٩) - دار الفكر.

(١٦٧) انظر : تيسير التحرير - مرجع سابق (٩٨/١ - ٩٩)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (١٨٠) - دار الفكر.

(١٦٨) انظر : تفسير الجصاص ص (٤٦٥/١).

وانظر : إرشاد الفحول للشوكاني ص (١٨٠) - دار الفكر.

(١٦٩) سورة النساء - آية (٢٣).

على الزوج ولو لم تكن في حجره، والوصف خرج مخرج الغالب، ولا يقصد به الاحتراز.

وثانيهما : لإظهار التشنيع والتبشيع، والتنفير من هذا الصنيع، أي ما أشنع الأمر الذي بلغتموه في أكلكم الربا أضعافاً مضاعفة، وهذا لا يعني عدم قبح الربا إن كان دون ذلك، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً...﴾ (١٧٠) فيه نهي عن إكراه الفتيات المتعففات عن البغاء، نهياً ينطوي على التبشيع من هذا الفعل والتشهير به، ولكنه لا يعني إباحة البغاء إن لم يردن التحصن، وكذلك الحال بالنسبة لآية الربا في آل عمران، فلا اعتبار فيها للمفهوم ولا يقيد به المطلق.

ثانياً : من شروط العمل بمفهوم المخالفة كذلك أن لا يتعارض مع منطوق دليل آخر؛ لأن دلالة المنطوق أقوى باعتبارها دلالة تصريحية مقصودة ودلالة المفهوم دلالة إيحائية استنتاجية، والألفاظ وضعت في الأصل لما تدل عليه صراحة أو قصداً، فإذا تعارض المنطوق مع المفهوم علم أن المفهوم لم يسق للقيود والاحتراز به، فيلغى اعتباره من هذه الجهة ويحمل على معنى آخر (١٧١).

وقد جاءت النصوص من الكتاب والسنة تحرم الربا بشكل مطلق، مضاعفاً وغير مضاعف، والربا هو الزيادة، قليلة كانت أو كثيرة، وهذه الزيادة ظلم وليست من العدل في شيء؛ لأنه لا يقابلها عوض يكافئها: ﴿فإن تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون لا تظلمون﴾، فما زاد على رأس المال ظلم، والظلم حرام كثيره وقليله، وإن تفاوت إثمه بحسب حجم الظلم قلة وكثرة.

والإسلام قد حرم شرب الخمر لمفسدة الإسكار، والحد يقام على من شرب قطرة منها وإن لم يسكر، لأن ما أسكر كثيره فقليله حرام، والقليل يجر إلى الكثير.

(١٧٠) سورة النور - آية (٢٣).

(١٧١) انظر: القروض المصرفية في ضوء الشريعة الإسلامية / د. محمود الطنطاوي - بحث منشور بمجلة الحقوق والشريعة ص (٢٢) - جامعة الكويت - السنة الأولى، سنة ١٩٧٧/١٣٩٧.

وكذلك أوجب الشرع إقامة الحد على السارق بغض النظر عن حجم السرقة مادامت تبلغ النصاب، وقرر فساد الصوم بدخول شيء من الطعام إلى الجوف، القليل في ذلك والكثير سواء.

ومثل ذلك الربا، فقد حرمه الإسلام مطلقاً، والفائدة القليلة التي لا يترأى فيها الاستغلال قد تؤدي إلى الفائدة الفاحشة، فضلاً عن أن مفسدة الربا لا تنحصر في الاستغلال - كما ذكرنا غير مرة، ويكفي شاهداً على تحريم الربا مهما قل قوله ﷺ: «درهم من ربا أشد عند الله من ست وثلاثين زنية» (١٧٢).

فإن قيل: لم لا تكون آية الربا في البقرة، وهي التي تحرم الربا مطلقاً، منسوخة بآية الأضعاف في آل عمران؟ فالجواب أن النسخ خلاف الأصل، وهو لا يثبت بالاحتمال، بل لابد من دليل عليه، والدليل هنا قد قام على خلافه، فقد روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «آخر آية نزلت على النبي ﷺ آية الربا» (١٧٣)، وروى ابن جرير مثل ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١٧٤).

(١٧٢) رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط عن عبدالله بن حنظلة بلفظ: «درهم ربا يأكله الرجل - وهو يعلم - أشد عند الله من ستة وثلاثين زنية»، ورواه كذلك الدارقطني وصحح وقفه، وأورده ابن الجوزي في الموضوع؛ لأن فيه حسين بن محمد، وتعقبه ابن حجر بأنه احتج به الشيخان، وتكلم الهيثمي في أحد رجاله في موضع، وقال في آخر: رجال أحمد رجال الصحيح - انظر: الهيثمي في أحد رجاله في موضوع، وقال في آخر: رجال أحمد رجال الصحيح - انظر فيض القدير للمناوي (٥٢٤/٣) حديث رقم (٤١٩٣) - ط دار المعرفة - بيروت.

وأورده الألباني في صحيح الجامع الصغير (١٤٢/٣) حديث قم (٣٣٧٠) - ط المكتب الاسلامي.

(١٧٣) صحيح البخاري وشرح فتح الباري (١٥٣/٨) - دار المعرفة- بيروت، والآخرة هنا اضافية، أي بالنسبة للآيات المنزلة في الربا، أما آخر آية نزلة على النبي ﷺ فهي على أرجح الأقوال قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ...﴾. انظر: فتح الباري (١٥٣/٨) - دار المعرفة.

(١٧٤) تفسير الطبري ص (١١٤/٣) - ط مصطفى الحلبي، ط (٣)، سنة ١٣٨٨/١٩٦٨.

ومن جهة أخرى فإن آية آل عمران تناسب بإيجازها ابتداء التشريع، وصفة آية البقرة تدل على أن الحكم قد تقرر، ولذلك هدد فيها أكل الربا بالعذاب المستمر، وذكر غرور من ظن الربا مثل البيع (١٧٥).

ثالثاً : لو أخذنا بمفهوم الصفة في آية آل عمران فيحمل على أنه كان إحدى المراحل التي تدرج فيها حكم الربا في القرآن الكريم، ولم يكن هو الحكم النهائي، كما هي سنة الإسلام في معالجة القضايا المزمنة في المجتمع، كالخمر مثلاً.

ومن خلال النظر في الآيات القرآنية التي تعرضت للربا يمكن أن نلاحظ أن حرمة الربا تدرجت في أربع مراحل :

المرحلة الأولى : في قوله تعالى: ﴿وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله، وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون﴾ (١٧٦).

ففي هذه الآية بيان أن الربا ليس قرينة ولا بركة فيه عند الله، إنما القرينة في الزكاة الخالصة لوجه الله، ولا تهديد فيها لآكل الربا.

المرحلة الثانية : في قوله تعالى: ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم، وبصدهم عن سبيل الله كثيراً، وأخذهم الربا وقد نهوا عنه....﴾ (١٧٧).

وفي هذا بيان لقبح الربا وأنه سبب هلاك اليهود، وهو يتضمن التحريم بالتلويح دون التصريح.

(١٧٥) انظر : تفسير التحرير والتنوي لابن عاشور قسم (٣) جـ (٤) ص (٩٦).

(١٧٦) سورة الروم - آية (٣٩).

(١٧٧) سورة النساء - الآيتان (١٦٠، ١٦١).

المرحلة الثالثة : في قوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة...﴾ (١٧٨).

وفيها تحريم الربا المضاعف - على اعتبار القيد.

المرحلة الرابعة : ماجاء في سورة البقرة ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس...﴾ (١٧٩).

وفيها تحريم الربا بشكل قاطع حاسم (١٩٨٠) وعلى نحو مطلق.

رابعاً : ان وصف الأضعاف المضاعفة في آية آل عمران لا يتحتم إجراؤه على ظاهره، وجعل المراباة بتضعيف الدين ابتداء، ثم تستمر المضاعفة على مر الآجال، بل يمكن أن يصدق في أن تكون المراباة بفائدة دون مقدار الدين، ثم تزيد بزيادة الآجال حتى يصير الدين مضاعفاً، وكان المرابي يضاعف الفائدة على من تأخر في السداد، وكان يقول للمدين: ﴿إما أن تقضي حقي أو تربى في الأجل﴾ (١٨١)، وإذا عجز عن السداد سنين عديدة فقد يتضاعف دينه بطريقة الربا المركب (١٨٢).

وعلى هذا فلا تعلق للآية بمقدار الفائدة ابتداء، فضلاً عن أنها معطلة المفهوم، كما بينا، وبالتالي فلا تشكل شبهة لتخريج شهادات الاستثمار.

(١٧٨) سورة آل عمران - آية (١٣٠).

(١٧٩) سورة البقرة - الآيات (٢٧٥ - ٢٨٠).

(١٨٠) انظر : الإسلام والقضايا الاقتصادية الحديثة / د. أحمد شلبي ص (١٤) - دار الاتحاد العربي للطباعة.

(١٨١) انظر : تفسير النسفي (١/ ١٨١) - دار الكتاب العربي - بيروت سنة ١٤٠٢/ ١٩٨٢.

(١٨٢) انظر : الربا وأثره على المجتمع الإنساني / د. عمر الأشقر - مرجع سابق ص (٦٦)، وانظر : تفسير التحرير والتنوير - مرجع سابق، مجلد (٣)، ج (٤)، ص (٨٦).

المبحث السابع : الاحتجاج بقصر التحريم على ربا الجاهلية فقط

قد يقال : إن الربا المحرم هو ربا الجاهلية فقط، وصورته أن يقرض إنسان آخر مبلغاً من المال لأجل معين، فإن حل الأجل، وعجز عن السداد، قال له الدائن على سبيل الاستغلال، إما أن تقضي وإما أن تربى» (١٨٣) أي أما أن تدفع ما عليك، وإما أن أزيد الدين عليك نظير تأجيلك، فهذا هو الربا الجاهلي الجلي المقصود بقوله تعالى: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾، نهاباً إلى أن «ال» في «الربا» للعهد، فلا يشمل ربا الفضل، ولا الأنواع الأخرى من ربا النسيئة، ومنه القرض بفائدة تحدّد ابتداءً عند العقد، كما في شهادات الاستثمار، فلا تدخل تحت التحريم (١٨٤).

وهذه حجة ضعيفة لسببين :

الأول : لأن «أل» في لفظ «الربا» في الآية المذكورة للجنس وليس للعهد، كما أنها للجنس كذلك في لفظ «البيع»، وهما في سياق واحد، وبذلك تفيد العموم لكل ما يسمى ربا، وهذا ما ذهب إليه ابن العربي في التفسير (١٨٥).

ولا يقال: إن حمل «ال» في لفظ «البيع» على الجنس بين؛ لأنه لم يتقدمه في الآية بيع مذكور، وأما الربا فقد تقدم ذكره في قوله تعالى: ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس﴾ (١٨٦)، فالأولى حملها على العهد، أي ربا الجاهلية المعروف.

(١٨٣) انظر : فتح الباري (٢١٦/٥) - ط مصطفى الحلبي (سنة ١٣٧٨/١٩٥٩)، وتفسير الفخر الرازي (٤٩/٣) - دار الفكر - بيروت سنة ١٣٩٨/١٩٧٨، والموطأ حديث رقم (١٣٧٨) ص (٥٠٦) - دار إحياء العلوم - بيروت، ط (١)، سنة ١٤٠٨/١٩٨٨.

(١٨٤) انظر : تفسير المنار (١٠٢/٤) - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٣، وانظر: ما جاء في فتوى د. طنطاوي بهذا الخصوص.

(١٨٥) تفسير ابن العربي (٣٢٠/١ - ٣٢١) - دار الكتب العلمية - بيروت، ط (١)، سنة ١٤٠٨/١٩٨٨.

(١٨٦) سورة البقرة - آية (٢٧٥).

لأن الآية المذكورة تحدثت عن الربا بشكل مطلق، ولم يرد ما يقتضي حمله على خصوص ربا الجاهلية، فتبقى على إطلاقها، وتحمل على الجنس المقتضى للعموم، علماً أنها من أواخر ما نزل من القرآن - كما مر.

وقد يقال: إن المفرد المعرف بأل لا يفيد العموم، وإنما هو لتعريف الماهية، فيكفي للعمل به ثبوت حكمه في صورة واحدة، وقال قوم: يصلح للواحد والجنس وبعض الجنس، فهو مشترك (١٨٧)، ثم أن إفادته للعموم - على التسليم به - أضعف من ألفاظ الجمع المفيدة للعموم، ويتطرق إليه تخصيصات كثيرة خارجة عن الحصر، مما لا يليق بكلام الله تعالى، وذلك بخلاف العام الذي يكون موضع التخصيص فيه قليلاً (١٨٨)، فهو جائز في لغة العرب (١٨٩).

ويجاب بأنه لو سلمنا أن «أل» الجنسية لا تفيد العموم للاعتبارات السابقة، أو أنها في لفظ «الربا» للعهد، فإن تحريم الأنواع الأخرى للربا ثابت بالسنة والقياس.

فإن قيل: إن هذا زيادة على ما في الكتاب، والزيادة نسخ عند الحنفية (١٩٠)، ولا ينسخ الكتاب بالآحاد والقياس.

فالجواب أن الزيادة على النص ليست نسخاً على الراجح؛ لأن النسخ رفع حكم شرعي بحكم شرعي آخر بدليل شرعي (١٩١)، والزيادة على النص لم ترفع

(١٨٧) انظر: المستصفى - مطبوع من فواتح الرحموت (٢٧/٢)، وانظر: شرح البیدخشي على منهاج الوصول مطبوع مع شرح الأسنوي (٦٢/٢ - ٦٣ ط محمد صبيح بمصر، وانظر: شرح الأسنوي (٦٦/٢ - ٦٧).

(١٨٨) انظر: تفسير الفخر الرازي (٢٥٥/٢) - مطبوع مع تفسير أبي السعود - دار الفكر - بيروت.

(١٨٩) انظر: القواعد الأصولية وأثرها في حكم الربا / د. حسنين محمود - بحث منشور بمجلة الشريعة والقانون - جامعة الإمارات عدد (١) ص (١٥٠) سنة ١٣٩٨/١٩٨٧.

(١٩٠) انظر: فواتح الرحموت مطبوع بهامش المستصفى (٩٢/٢).

(١٩١) انظر: المرجع السابق (٥٢/٢).

حكمه في الحقيقة، وإنما أقرته وزادت عليه حكماً جديداً، فإن كان فيها شيء من معنى النسخ، فلا يتعلق إلا بنسخ البراءة الأصلية، وحجة البراءة ضعيفة تنسخ بالآحاد والقياس.

الثاني : ان ربا القروض المبتدأة لا يعتبر في الحقيقة زيادة على النص القرآني، بل هو داخل فيه بطريق الأولى؛ لأن ربا الجاهلية كان يحتسب على ما تبقى من مدة بعد انتهاء الأجل، أما المدة السابقة فكانت عفواً، لكن ربا البنوك اليوم، ومثله شهادات الاستثمار، ليس فيه فترة سماح، وإنما تحتسب فائدته من أول يوم، فهو أجل في الحرمة، وأولى بالنكير (١٩٢)، وهو ثابت بفحوى الخطاب، أي دلالة النص على ما هو أبلغ منه، كدلالة تحريم التأخير للوالدين على تحريم ضربهما.

وفضلاً عن ذلك فقد جاء في بعض الروايات ما يدل على أن العرب عرفت الربا المبتدأ، فقد جاء في تفسير الرازي أن ربا الجاهلية كان يشترط بداية، وتؤخذ الفائدة شهرياً إلى أجل معين، فإذا حل الأجل ولم يسدد الدين زادوا في الحق والأجل (١٩٣). وقال الجصاص في أحكامه: «والربا الذي كانت تعرفه العرب وتفعله إنما قرض الدراهم والدنانير إلى أجل بزيادة على مقدار ما استقرض على ما يتراضون به» (١٩٤)، وقال في تفسير التحرير والتنوير: «والظاهر أنهم كانوا يأخذون الربا على المدين من وقت إسلافه، وكلما طلب النظرة أعطى ربا آخر» (١٩٥).

(١٩٢) انظر : بحث الدكتور موسى لاشين في مجلة الاقتصاد الاسلامي عدد (١٠١) ص (١٩٢) سنة ١٤٠٩/١٩٨٩م.

(١٩٣) انظر : تفسير الرازي وبهامشه تفسير أبي السعود (٢/٣٥١).

(١٩٤) تفسير الجصاص (١/٤٦٥) - دار الكتاب العربي - بيروت - تصوير عن الطبعة العثمانية سنة ١٣٢٥ هـ.

(١٩٥) تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور (٢/٧٩) - الدار التونسية للنشر والتوزيع سنة ١٩٨٤م.

وبهذا كله يتبين أن الفائدة على القروض محرمة، سواء شرطت عند بداية العقد أم عند العجز عن السداد، وينسحب هذا التحريم على شهادات الاستثمار بطبيعة الحال، وليس لها في ذلك خصوصية أو استثناء.

المبحث الثامن: الاحتجاج بأن الربا المحرم هو ربا البيوع فقط

مستند هذا القول أن الآية ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ من مجمل القرآن (١٩٦)، لانطباق الربا على معان عرف العرب بعضها كربا الدين، ولم يعرفوا البعض الآخر كربا البيوع وبعض أنواع ربا النسيئة، ولأن الربا هو الزيادة، ولا بيع الا ويقصد به الزيادة، فيكون اللفظ مجملا يحتاج الى تبين الزيادة المحرمة دون غيرها، وهذا مذهب الشافعي ومختار الرازي، واستدل عليه من وجوه:

منها : ان المفرد المحلى بآل لا يفيد إلا تعريف الماهية على الراجح، وإن أفاد العموم، فعلى وجه ضعيف - كما بينا.

ومنها : ما روي عن عمر رضي الله عنه قال: «خرج رسول الله ﷺ من الدنيا وما سألناه عن الربا» ولو أفاد هذا اللفظ العموم لما قال ذلك.

منها : ان قوله تعالى : ﴿وأحل الله البيع﴾ يقتضي حل كل بيع، وقوله: ﴿وحرم الربا﴾ يقتضي تحريم كل ربا، والربا هو الزيادة، وهي مقصودة في كل بيع، فأول الآية أباح جميع البيوع، وآخرها قد حرم الجميع، فحصل التناقض،

(١٩٦) المجلد هو «ما ازدحمت فيه المعاني واشتبه المراد اشتباها لا يدرك بنفس العبارة، بل بالرجوع إلى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل» - أصول البزدوي - مطبوع بهامش كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (١/٥٤) - بيروت دار الكتاب العربي، وانظر: فواتح الرحموت بهامش المستقصى (٢/٣٢) - تصوير عن طبعة بولاق سنة ١٣٢٤ هـ.

واشتهب الحلال بالحرام، فكانت بذلك مجملة، فوجب الرجوع في الحلال والحرام إلى بيان الرسول ﷺ (١٩٧).

وقد بين النبي ﷺ أن الربا المحرم هو ربا البيوع «الذهب بالذهب والورق بالورق...» (١٩٨) الحديث، أي أنه يجري التقايط في المثليات فقط، ولا يتصل بالتعامل النقدي، على اعتبار أن قوله في الحديث «الذهب بالذهب... الخ» يقصد به التبايع بالذهب والفضة وزنا، وليس باعتبارهما نقودا متداولة؛ لأن قيمتهما القانونية كقيمتها الاقتصادية وقتذاك، ولم يكن للعرب نقد أصلا إلا في عهد الوليد بن عبد الملك، وكان تعاملهم بنقد الروم باعتباره من المثليات (١٩٩)، وقد جعل بعضهم قوله ﷺ: «إنما الربا في النسيئة» (٢٠٠) في البيوع وليس في الديون (٢٠١)، ويمكن كذلك حمل ما نقل عن ابن عباس من حصر الربا في النسيئة على ربا البيوع من غير تقابض، فيكون ربا البيوع محرما، نسيئة وفضلا عند الجمهور، ونسيئة فقط عند ابن عباس رضي الله عنهما.

يخلص أصحاب هذا المنطق إلى أن كلمة الربا نقلت من معناها اللغوي إلى معنى شرعي جديد، كما نقلت الصلاة والزكاة من المعنى اللغوي إلى المعنى الشرعي، فانقطع بذلك المعنى اللغوي تماما عن اللفظ (٢٠٢)، وبذلك ينحصر التحريم في ربا البيوع فقط.

(١٩٧) انظر: تفسير الرازي مطبوع مع أبي السعود (٢/٣٥٥ - ٣٥٦) - دار الفكر - بيروت، وانظر: تفسير الجصاص (١/٤٦٤ - ٤٦٥) - دار الكتاب العربي - بيروت - تصوير عن الطبعة الأولى سنة ١٢٣٥ هـ، تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور (٣/٨٧) - الدارة التونسية للنشر - تونس سنة ١٩٨٤.

(١٩٨) أخرجه مسلم في كتاب البيوع - باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً (٥/٤٤).
(١٩٩) انظر: الربا والفائدة في الاسلام / محمد سعيد عشاوي ص (٣٦)، (٤٥).
(٢٠٠) رواه مسلم في كتاب البيوع (٥/٤٩ - ٥٠) باب بيع الطعام مثلاً بمثل - كتاب التحرير.

(٢٠١) انظر: تطوير الأعمال المصرفية / د. سامي حمود ص (١٨٤).
(٢٠٢) انظر: تفسير الجصاص (١/٤٦٤ - ٤٦٥) - دار الكتاب العربي - بيروت - تصوير عن الطبعة العثمانية سنة ١٢٢٥ هـ.
وانظر: تطوير الأعمال المصرفية / د. سامي حمود ص (٩٩ - ١٠٠).

ويجاب على ذلك بأن القول بالإجمال في الربا - على التسليم به - لا يستلزم قصر التحريم على ربا البيوع بالضرورة، ذلك لأن نقل الشرع للفظ من معناه اللغوي إلى معنى جديد له عدة صور :

فقد يكون المعنى الجديد مختلفاً تماماً عن المعنى الأصلي، وإن كان له صلة بمعناه اللغوي، كلفظ الصلاة والزكاة، أو يضيق المعنى اللغوي ويقصر على بعض حالاته، كلفظ: الصوم، وفي هاتين الحالتين يحمل اللفظ إذا ورد في نص شرعي على معناه الشرعي دون اللغوي.

وقد يكون النقل بتوسعة مفهوم اللفظ العرفي ليشمل ما كان معروفاً، كلفظ: الربا، فهو عند العرب ربا الدين، وفي الشرع استعمل في ربا الدين وزيد عليه ربا الفضل، وبعض أنواع ربا النسئة، فإذا ورد نص الربا في نص شرعي حمل على جميع أفراده، والسنة كما نهت عن ربا الفضل نهت عن ربا الجاهلية، ففي حجة الوداع قال ﷺ: «وربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أضع ربانا ربا عباس بن عبد المطلب» (٢٠٣) ورواه كان في القروض والديون، وكذلك قوله ﷺ «كل قرض جر منفعة فهو ربا» (٢٠٤).

فمجموع أحاديث الربا تعتبر بياناً للإجمال (٢٠٥).

ثم إن القرض بفائدة خرج في حقيقة الأمر عن مقصده الأصلي من الإرفاق والإحسان، وأصبح في معنى البيع الذي يقصد به الربح، فيأخذ حكمه في تحريم ربا الفضل، وقد ذكر في حاشية الجمل أن ربا القرض داخل في ربا الفضل وقال: «وإنما جعل ربا القرض من ربا الفضل مع أنه ليس من هذا الباب؛ لأنه لما شرط نفعاً للمقرض كان بمنزلة أنه باع ما أقرضه بما يزيد

(٢٠٣) تخريج الحديث في رقم (٣٧).

(٢٠٤) تخريج الحديث في رقم (١٤).

(٢٠٥) انظر: القواعد الأصولية وأثرها في حكم الربا / د. حسنين محمود - بحث منشور بمجلة الشريعة والقانون - جامعة الإمارات - عدد (١) ص (١٥٢) سنة ١٩٨٧.

عليه» (٢٠٦). ونقل مثل ذلك عن السيد البكري في كتابه «إعانة الطالبين» (٢٠٧).

وبعد فهذه أهم الشبه التي تعلق بها المبيحون لشهادات الاستثمار، وقد ظهر لنا من خلال المناقشة أنها شبه واهية لاتنهض دليلاً لإباحة هذه المعاملة، ولا تنفي عنها حكم الربا باعتبارها قرضاً بفائدة محددة.

(وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين).

(٢٠٦) حاشية سليمان الجمل على شرح المنهج (٤٥/٣) - دار احياء التراث العربي.

(٢٠٧) انظر : إعانة الطالبين / السيد البكري (٣/٢٠) - ط عيسى الحلبي.